مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية
www.alkashif.org

التحدّي الصيني

متابعة شهرية لآخر مستجدات التحدي الصيني على الساحة العالمية وخاصة على الساحة الأمريكية

نيسان _ ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: التحدي الصيني ومتابعة آخر مستجدات أخباره على الساحة العالمية وخاصة على الساحة الأمريكية. وهو ملف لابد لكل متابع ومهتم بتطورات التحدي الأمريكي أن يلمّ ويحيط به، إذ أنه يسلط الضوء على أهم حدث وظاهرة إستراتيجية آخذة بالتشكّل والظهور في القرن الحالي، وبالتأكيد إن أخبار هذا التحدي ستؤثر على أحداث العالم بأسره وعلى الخصوص منطقة الشرق الأوسط المملوءة بالنفط ، الذي هو المحرك الأساسي لفصول هذا التحدي الإستراتيجي المتتالية.

ونذكّر هنا بالإشارات المتكررة التي وردت في الكتاب الإستراتيجي المهم: صدام الحضارات للكاتب الراحل هنتغتون، الى أهمية وحساسية وحراجة هذا التحدي الذي سيواجه الولايات المتحدة في العقود القليلة القادمة.

ستعتمد هذه المتابعة الشهرية على ما يرد من أخبار وتقارير مختلفة منشورة في نشرة أخبار الساعة، التي يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

عناوين التحدي الصيني في شهر نيسان عام ٢٠١٠

١. رفع قيمة العملة الصينية ١٠% يفقد امريكا ٤٢٤ الف وظيفة

٢. الصين لن تلحق ضرراً يذكر باقتصادها اذا سمحت بارتفاع اليوان

٣. موقف الصين من عقوبات ايران الى اين يتجه؟

٤. بنسبة ٤% الى ٦% توقعات بارتفاع اليوان مقابل الدولار مع نهاية عام ٢٠١٠

٥. الصين وعدت اوباما بالانضمام الى مشروع عقوبات ضد ايران

٦. ايران مقياس عودة التفاهم الصيني الامريكي

٧. الصين تتوسع نفطيا في امريكا الشمالية

٨. الصين تقول بانها لن تتخذ اجراءاً يتعلق بالعملة تحت الضغوط الخارجية

٩. نيويورك بوست تحذر من الاعتماد على روسيا والصين في الملف الايراني

١٠. العالم لم يشهد بعد ما يمكن ان نطلق عليه قرن التفوق الآسيوي

١١. المحللون يفندون خمس مغالطات شائعة حول الاقتصاد الصيني

١٢. التقلب يلازم الاقتصاد العالمي عام ٢٠١٠

١٣. تلاثة سيناريوهات لمستقبل صرف العملة الصينية

١٤. الصين ترحب بخطوة تخفيض الاسلحة النووية الامريكية

١٥. الصين تعلن النقاط الرئيسية لاعمال عام ٢٠١٠

١٦. رسوم امريكية ضخمة على انابيب الصلب الصينية

١٧. البرازيل تنضم الى الدول المطالبة بمرونة اليوان الصيني

١٨. التحسن في العلاقات الامريكية الصينية ، هل يؤدي الى تراجع دعم بكين لايران؟

١٩. قضيتا جوجل وريوتينتو لن تدمرا بيئة الاستثمار في الصين

٢٠. ينبغي اخضاع اليوان لقوى السوق_سيناتور امريكي يهاجم الصينيين الذين يستولون على وظائف الامريكيين

٢١. هل التقارب الاقتصادي الامريكي الهندي بداية لتحالف للضغط على الصين؟

٢٢. الصين تطمح الى نفوذ بحري في المناطق النفطية

٢٣. البحرية الصينية لاتمثل تهديداً اقليمياً

٢٤. جيلي الصينية_تكلفة احياء فولفو قد تزيد مئات الملايين من الدولارات على المتوقع

٢٥.دعوة الصين للانضمام الى الوكالة الدولية للطاقة

٢٦.اسرائيل تضغط على الصين لدعم عقوبات ايران

٢٧.عجز في الميزان التجاري الصيني في مارس الماضي لاول مرة منذ ست سنوات

٢٨.محللون يطالبون الصين بالانضمام الى النظام العالمي الجديد

٢٩.الصين متمسكة بمسارها بشأن قيمة العملة الصينية

٣٠.الصين تتفوق على المانيا في انتاج طاقة الرياح

٣١.هل يغير التقارب الصيني الفنزويلي ملامح اسواق النفط العالمية

٣٢.الصين تنفي الاتفاق على تعديل قيمة اليوان

٣٣.اليوان الصيني قضية مهمة لدول الخليج العربية

٣٤.طريق حرير جديد بين الصين ودول مجلس التعاون

٣٥.الصين تقاوم الضغوط الامريكية حول مشروع العقوبات ضد ايران واليوان

٣٦.الصين والبرازيل تتعهدان بدفع الشراكة الاستراتيجية

من خلال تتبع عناوين التحدي الصيني لشهر نيسان نلاحظ أن:

١. هناك عناوين كثيرة مرتبطة بملف تقويم قيمة العملة الصينية ومعروف أن هذا الملف يمثل أحد أهم أبعاد الصراع الامريكي- الصيني، وله علاقة بالضغوط الامريكية على الصين لتليين موقفها المتعلق بايران.

٢. هناك عناوين كثيرة مرتبطة بالعقوبات على ايران.

٣. غالبية الأخبار والتقارير تتعلق بالجانب الإقتصادي للتحدي.

٤. هناك عناوين ترتبط بالتطور السريع للعلاقات التجارية مع دول الخليج.

٥. يمكن إعتبار العناوين التالية هي الأهم في هذا الشهر :

- رفع قيمة العملة الصينية ١٠% يفقد امريكا ٤٢٤ الف وظيفة

- بنسبة ٤% الى ٦% توقعات بارتفاع اليوان مقابل الدولار مع نهاية عام ٢٠١٠

- المحللون يفندون خمس مغالطات شائعة حول الاقتصاد الصيني

- ثلاثة سيناريوهات لمستقبل صرف العملة الصينية

- هل التقارب الاقتصادي الامريكي- الهندي بداية لتحالف للضغط على الصين؟

- الصين تطمح الى نفوذ بحري في المناطق النفطية

- هل يغير التقارب الصيني- الفنزويلي ملامح اسواق النفط العالمية

* أهم الأحداث ٣

* الإمـارات اليوم

ثقة متزايدة بالاقتصاد الوطني ٤

* تقارير وتحليلات

أهداف التحرك المصري تجاه لبنان ٥

خروج الشركات الأجنبية يهدد الاقتصاد الإيراني ٦

في ضوء جولة ميتشل الأخيرة.. أي مستقبل ينتظر عملية السلام؟ ٧

«التايمز»: الجنرال إشفاق كياني ربما يكون الشخصية الأكثر نفوذاً وقوة في باكستان ٨

«ديلي تلجراف»: اتفاق بين إيران وزيمبابوي لاستكشاف اليورانيوم يثير مخاوف جديدة تجاه نيّات طهران ٩

* أخبار الساعة حول العالم

برلين

صحيفة: الكل يتسلح سراً في الشرق الأوسط ١٠

محللون: إسرائيل اختلقت أزمة صواريخ «سكود» ١٠

باريس

«لوفيجارو»: إيران تعرض على أوغندا مغريات نفطية ١١

لندن

«الإيكونوميست»: العرب يخشون احتضار لغتهم ١١

واشنطن

إسرائيل تدرس فاعلية الضربة المنفردة لإيران ١٢

محلل أمريكي يدعو سوريا إلى تغيير اللهجة ١٢

إجناتيوس: أوباما يحكِم قبضته تدريجياً على إيران ١٣

«واشنطن بوست»: احتواء إيران يبدو الخيار الوحيد ١٣

* متابعات اقتصادية ١٤

* من إصدارات المركز:

منطقة التجارة الحرة الخليجيّة-الأوروبيّة ١٥

العالم اليوم

الصين تطمح إلى نفوذ بحري في المناطق النفطية

قالت مصادر أمريكية إن الجيش الصيني يسعى إلى مدّ قوته البحرية وإبرازها إلى خارج حدود السواحل الصينية، وتحديداً إلى مناطق الموانئ النفطية في الشرق الأوسط، وكذا خطوط الملاحة في المحيط الهادي، وهي المناطق التي سيطرت عليها، على الدوام، البحرية الأمريكية. وذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال»، الطبعة الآسيوية الصادرة في هونج كونج، أن الصين تطلق على الاستراتيجية البحرية الجديدة اسم «الدفاع عن البحار البعيدة». وقالت الصحيفة إنه بموجب هذه الاستراتيجية، تسرع الصين الخطى لبناء قدرات بحرية بعيدة المدى، إلى درجة أدهشت المسؤولين العسكريين الأجانب. واعتبرت الصحيفة الاستراتيجية الصينية الجديدة أنها «استراتيجية طلاق مع الماضي»، حيث كانت الاستراتيجية الصينية تتمحور تقليدياً على الإعداد للحرب في ما يخصّ تايوان أو السواحل الصينية. ونسبت الصحيفة الأمريكية إلى عسكريين صينيين قولهم إنهم «يريدون أن تقوم السفن الحربية الصينية بمرافقة السفن التجارية التي تشكل أهمية للاقتصاد الصيني من الخليج العربي إلى مضيق ملاكا، في جنوب شرق آسيا، وتأمين المصالح الصينية في بحر شرق الصين وجنوبها، الغني بالموارد». ولفتت الصحيفة النظر إلى أن الخطة تعكس بوجه عام، تنامي ثقة الصين بنفسها، وارتفاع مستوى رغبتها في تأكيد مصالحها في الخارج. ونقلت الصحيفة عن تقرير موازٍ نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية التي نقلت عن مسؤول أمريكي وصفته بـ «رفيع المستوى ومعنيّ بالسياسة الأمريكية تجاه الصين»، قوله: «إن الشعور بالأطماع البحرية الصينية تم خلال استعراض الصين عضلاتها مع الولايات المتحدة، عندما أخبر مسؤولون صينيون، الشهر الماضي، مسؤولين أمريكيين كباراً بصورة غير علنية، أن الصين لن تقبل أي تدخل أجنبي في المياه المجاورة لها في بحر الصين الجنوبي». وأضافت «نيويورك تايمز» أن الصين الآن باعتبار أنها في طليعة المصدّرين في العالم، وأنها مستورد عملاق للنفط وللموارد الطبيعية الأخرى، لم تعد مطمئنة لإيداع أمانة أمن الخطوط البحرية للأمريكيين، مؤكدة أن تعريفها لصميم مصالحها ينمو مع نموها الاقتصادي. ونقلت الصحيفة عن قائد قيادة المحيط الهادئ الأمريكية، قوله خلال شهادته في الكونجرس مؤخراً: «إن الصين تقوم بتطوير أسطول من الغواصات المتقدمة تقنياً، التي قد تحاول منع السفن الحربية الأجنبية من دخول مياهها الاستراتيجية إذا ما نشب صراع في المنطقة». وأضاف الأدميرال الأمريكي: «إن ما يقلقنا هو أن عناصر التحديث العسكري الصيني تبدو مصممة على تحدّي حريتنا في اتخاذ الإجراءات في المنطقة». وأفادت الصحيفة نقلاً عن مسؤولين أمريكيين، بأن العنصر الآخر في الاستراتيجية الجديدة للبحرية الصينية، هو إيصال ذراعها العملياتية إلى ما وراء جنوب الصين والفلبين.

البنوك الدوليّة تتجه نحو سوريا

قال أديب ميالة، محافظ «مصرف سوريا المركزي»، يوم الثلاثاء الماضي، إن ثلاثة بنوك خليجية كبرى تخطّط لدخول السوق السورية، ويتزايد اهتمام البنوك الغربية بسوريا برغم العقوبات الأمريكية. وقال ميالة لـ «رويترز»، قبل سفره إلى باريس لحضور اجتماعات مع مصرفيين فرنسيين، إن «بنك أبوظبي الوطني» ومجموعة «سامبا» المالية السعودية، و«البنك الأهلي التجاري السعودي»، أجرت اتصالات مع السلطات المتخصصة للحصول على تراخيص بمزاولة أنشطة في البلاد هذا العام، ما قد يرفع عدد البنوك الخاصة العاملة في سوريا إلى ١٦ بنكاً. وتخلّت الحكومة السورية عن احتكارها القطاع المصرفي منذ سبع سنوات في إطار انفتاح اقتصادي. وقال ميالة «الشيء المهمّ هو أن المصارف والمؤسسات المالية الدولية مقتنعة بأن سوريا أرض واعدة في مجال الاقتصاد. بما أن العلاقات (الدبلوماسية) مع فرنسا صارت أوضح، فربّما تكون هناك رغبة في تطوير التعاون مع المصارف السورية». وقال رداً على السؤال هل تستطيع البنوك الغربية العمل في سوريا؟ «هذا شيء قد يكون صعباً في البداية، لكنه لا يمنع من أن يجرى التفكير فيه». وسوف يلتقي الوفد السوري ممثلين عن خمسة بنوك فرنسية منها «بي إن بي باريبا»، الذي قال ميالة إنه تخلّى عن سياسة عدم التعامل مع سوريا التي تأثرت بالعقوبات الأمريكية. وقال ميالة في المقابلة (من الواضح أن هذه بادرة لفتح آفاق تعاون جديدة خاصة أن «إن بي إن بي باريبا كان» لا يتعامل مع البنوك السورية. هناك شيء جديد على الطاولة).

«جيلي» الصينية: تكلفة إحياء "فولفو" قد تزيد مئات الملايين من الدولارات على المتوقّع

قالت شركة «جيلي» الصينية، مصنّعة السيارات، إنها تتوقّع إنفاق مئات الملايين من الدولارات الإضافية على سعر شراء شركة «فولفو» المقدّر بـ (٨ ,١) مليار دولار لإعادة إحياء شركة تصنيع السيارات السويدية. وأبلغ لي شوفو، رئيس مجلس إدارة مجموعة «زيجيانج جيلي» القابضة، صحفيين، أول من أمس، أن الشركة تتوقّع إنفاق ما مجموعه ٢ ,٧ مليار دولار لإنجاح صفقة شراء شركة «فولفو» للسيارات من «فورد موتور». وقال لي إن هذا التمويل الإضافي سيأتي معظمه من مصارف وأسواق رأسمالية عبر البحار، وسيستخدم في زيادة إنتاج «فولفو». وأشيد بعملية الاستحواذ باعتبارها صفقة رائعة لمصنّعي السيارات الصينيين الطموحين.

الأردن وكوريا الجنوبية يوقّعان اتفاقاً نووياً بقيمة (١٣٠) مليون دولار

قال الأردن إنه وقّع اتفاقاً بقيمة ١٣٠ مليون دولار مع تحالف شركات كوري جنوبي لبناء أول مفاعل أبحاث نووية في المملكة. وسيقوم تحالف الشركات، بقيادة «معهد أبحاث الطاقة النووية» الكوري المملوك للدولة، وشركة «دايو للهندسة والتشييد»، ببناء مركز تعليم وتدريب علوم نووية يشتمل على ثلاثة عناصر رئيسية، هي مفاعل نووي بقدرة ٥ ميجاوات، ومركز للتعليم والتدريب، ومرافق لإنتاج النظائر الطبية المشعّة من خلال المفاعل النووي التي تستخدم للأغراض الطبية والصناعية والزراعية. وقالت وكالة أنباء «بترا»، إن المفاعل سيتم الانتهاء منه بعد خمس سنوات، كما سيتم بناء منشأة نووية بحلول عام ٢٠١٧. وسيبدأ البناء في وقت لاحق من العام الجاري في إربد.

أمريكا وفرنسا تعملان على دعم الانتعاش العالمي

قال الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أول من أمس، إنه والرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، يركّزان على دعم انتعاش الاقتصاد العالمي، وإنهما سينسّقان بشأن الإصلاح المالي لضمان مقاربة مشتركة. وأضاف أوباما في مؤتمر صحفي مشترك مع ساركوزي، في أعقاب اجتماعهما في البيت الأبيض «اتفقنا على مواصلة العمل بشكل نشط لدعم الانتعاش الاقتصادي العالمي، وإيجاد وظائف لمواطنينا». وقال الرئيس الأمريكي «هذا يشمل استبدال نمو متوازن ومتواصل بالحلقة القديمة لفقاعات الأسواق. وهذا يتطلّب تنسيقاً فعّالاً من الدول كلّها». ومتعهّداً برفض الحمائية التجارية قال أوباما أيضاً إنه يأمل أن تسير جولة الدوحة لمحادثات التجارة العالمية قدماً في عام ٢٠١٠.

"كونسورتيوم" تقوده "سامسونج" يفوز بعقد قيمته (٥٠٠) مليون دولار في البحرين

قالت شركة «سامسونج الهندسية» الكورية الجنوبية، أمس، إن («كونسورتيوم» يجمعها مع شركة «إس إم إس» الألمانية فاز بعقد بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لإنشاء مصنع للصلب في البحرين). وحصل «الكونسورتيوم» على العقد من «صلب»، وهي مشروع مشترك بين شركة «الخليج المتحدة القابضة للفولاذ» (فولاذ) البحرينية، وشركة «ياماتو كوجيو» اليابانية. وقالت «سامسونج» في بيان إن نصيبها من العقد ٣٢٠ مليون دولار، والباقي نصيب شريكتها الألمانية. وسيقام المصنع في العاصمة البحرينية.

طريق حرير جديد بين الصين ودول "مجلس التعاون"

يقول هذا التقرير إن المحرك الرئيسي للعلاقات العربية-الصينية يبقى في الوقت الراهن محصوراً في الاقتصاد والتجارة، وهي شراكة تعكس واقعاً جغرافياً-سياسياً جديداً، وتعود بالنفع على دول شرق أوسطية تتطلّع إلى تنويع علاقاتها الاقتصادية والخارجية. والمسألة التي بحاجة إلى متابعة، في رأي الكاتب، هي كيف ستتغير هذه الديناميكية في السنوات المقبلة.

كتب أندرو إنجلاد مقالاً نشرته صحيفة **«فايننشال تايمز»** تحت عنوان: «طريق الحرير الجديد»، قال فيه إن السفير الصيني لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، وبرفقته ٤٠٠ من مواطنيه المقيمين في الإمارات، اجتمعوا في الشهر الماضي ليكونوا شهود عيان على حدث تاريخي يحدث للمرة الأولى، حيث زارت السفينة الحربية «مانشان»، وسفينة الإمدادات «قيانداهو»، التابعتان للأسطول الصيني، دولة الإمارات، ومكثتا لفترة وجيزة في ميناء أبوظبي. ويقول الكاتب إن هذا الحدث، الذي لم يسترعِ اهتماماً كبيراً، كان بمنزلة مثال آخر على تنامي الروابط بين منطقة الخليج العربي والعملاق الآسيوي؛ فمع تزايد مستوى التجارة بين الشرق الأوسط وآسيا، يجرى الحديث الآن حول طريق حرير جديد، ومن السهل معرفة السبب. ففي عام ٢٠٠٨، تجاوزت الصين الولايات المتحدة لتكون المصدّر الأكبر إلى الشرق الأوسط، مع بلوغ قيمة البضائع الصينية المتدفقة على المنطقة نحو ٦٠ مليار دولار نهاية العام الماضي، مرتفعة من ٤,٦ مليار دولار عند بداية القرن الجاري، وفقاً لـ «رويال بنك أوف سكوتلند». ومن جهة أخرى، تنمو الصناعات البترولية والبتروكيميائية بوتيرة متزايدة، إذ إن نحو ٣٥٪ من واردات الخام الصينية منبعها الآن في الدول الست المكونة «مجلس التعاون». وفي الوقت الذي يتطلّع فيه العالم العربي شرقاً، لم ينجح الاتحاد الأوروبي، و«مجلس التعاون» لسنوات في التفاوض على اتفاق تجارة حرة.

العلاقة مع الصين بالنسبة إلى دول الخليج العربية بمنزلة زواج منطقي بين قوى ناشئة متزايدة الثقة بنفسها، ويخدم كلا الطرفين. لكن، من جهة أخرى، هناك جدل أكبر حول الكيفية التي قد تتطوّر بها هذه الروابط التجارية إلى علاقة سياسية وما قد يعنيه ذلك بالنسبة إلى المصالح الغربية في منطقة غنية بالبترول ظلت على مدى التاريخ حكراً على الولايات المتحدة بصفتها الشريك التجاري والضامن لأمنها. هذه النقطة كانت موضع تركيز عندما اقترح مسؤولون أمريكيون أن المملكة العربية السعودية كان يمكنها أن تستخدم نفوذها لدى الصين للمساعدة على إقناع بكين بعدم عرقلة عقوبات أكثر صرامة ضد إيران. كانت الفكرة أن الرياض تستطيع طمأنة الصين على أن المملكة ستسدّ أي نقص في واردات البترول قد تواجهه الدولة الشيوعية في حال تشديد العقوبات على إيران. لكن وزير الخارجية السعودية، الأمير سعود الفيصل، رفض هذه الفكرة، قائلاً إن الصين لم تكن بحاجة إلى مقترحات من السعودية. مع ذلك لا يساور المحللين شكّ في تبادل مسؤولين سعوديين كلمات مطمئنة مع نظرائهم الصينيين خلال المساعي السعودية للتصدي للنفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة. ومن الواضح أيضاً أنه كلما زاد الترابط الاقتصادي بين الخليج والصين ودول آسيوية أخرى، تجانست مصالحها الإقليمية أكثر. وهذا يصدق بشكل خاص بالنظر إلى البترول وأهمية ضمان سلاسة مرور الناقلات عبر «مضيق هرمز»، معبر المياه الاستراتيجي للخليج، الذي هو في الوقت الجاري مسرح لمناورات عسكرية يشارك فيها «الحرس الثوري» الإيراني. ويلفت الكاتب النظر إلى أن الصين تحصل في الوقت الجاري على ١٣٪ من بترولها من إيران، و٢٠٪ من السعودية، لذلك فهي لها مصلحة أكثر من أي دولة أخرى في صون الاستقرار في المنطقة. ويضيف الكاتب أن بعضهم يعتقدون أن فرض عقوبات أشدّ صرامة على إيران سوف يكون اختباراً باكراً لرأس المال السياسي الذي قد يقترن بالروابط الاقتصادية بين الصين والمنطقة.

واشنطن

تكرّس الطبقية وتؤثر سلباً في الهُوية واللغة المحلية
الانتقادات تلاحق المدارس الخاصة في أفغانستان

أعد جيفري فليشمان تقريراً نشرته صحيفة **«لوس أنجلوس تايمز»** تحت عنوان: «درس أفغاني في العرض والطلب»، استهلّه بما ورد على لسان عبدالعظيم راوي الماجد، صاحب إحدى المدارس الجديدة التي تم افتتاحها مؤخراً في أفغانستان: «هناك حاجة ماسّة إلى المدارس الخاصة، وأنا أفعل ذلك من أجل مصلحتي ومصلحة بلادي»، وأضاف: «إن تلك المدارس لم تعد حكراً على الأثرياء فقط، فحتى البسطاء يطمحون إلى أن يلتحق أبناؤهم بإحدى المدارس الخاصة ليحظوا بحياة أفضل في المستقبل». ويشير التقرير إلى أن المؤسسات العامة لا تستطيع أن تلبّي تطلعات الطبقة الثرية، أو المغتربين الذين عادوا إلى البلاد، ممن يسعون إلى حصول أبنائهم على مستوى التعليم نفسه الذي تلقوه في الخارج. وينقل التقرير عن نجيبة نوريستان، التي تشرف على المدارس الخاصة لوزارة التربية والتعليم: «كانت هناك العديد من المشكلات، خاصة في ما يتعلق بالغش، ومعايير التعليم الرديئة»، وأضافت: «نحن نعمل جاهدين لتستوفي تلك المدارس الخاصة المعايير التي وضعتها الوزارة». وفي إشارة إلى الدور الذي تلعبه تلك المدارس، قالت نوريستان: «المدارس الخاصة ذات أهمية كبرى في الفترة الراهنة. فهي تخفّف الضغط عن المدارس العامة، وترفع عبئاً كبيراً عن كاهل الدولة». ويشير التقرير إلى أن السنوات الثلاث الماضية شهدت فتح ٢٨٠ مدرسة خاصة في جميع أنحاء أفغانستان، معظمها في العاصمة «كابول»، ما يُسلط الضوء على تطلعات الأمة لأن تتخطى سنوات حكم «طالبان» القمعية، ويعكس أيضاً مدى عجز الحكومة الأفغانية عن توفير الاستقرار والخدمات الأساسية لمواطنيها. ولكن المدارس الخاصة أيضاً تمثل خطورة، لأنها تعزز مبدأ الطبقية، ما قد يخلف أبناء الفقراء دون تعليم. ومن جانب آخر، فقد تعرضت بعض المدارس الخاصة لانتقاد مع تأكيدها تعليم اللغة الإنجليزية على حساب اللغة المحلية، وقلة اهتمامها بتعليم تاريخ البلاد وثقافتها.

لندن

واشنطن تضغط على بكين وموسكو من أجل استهدافه
"المركزيّ" الإيرانيّ يواجه شبح العقوبات

كتب دانييل دومبي من واشنطن مقالاً نشرته صحيفة **«فايننشال تايمز»** تحت عنوان «البنك المركزي الإيراني تحت ضوء العقوبات»، قال فيه إن الولايات المتحدة تسعى إلى إقناع روسيا والصين لتضمين «البنك المركزي الإيراني» في قرار عقوبات الأمم المتحدة ضد البرنامج النووي الإيراني، ما من شأنه أن يعمّق العزلة الاقتصادية للجمهورية الإسلامية. ويقول دبلوماسيون إن «البنك المركزي الإيراني» محطّ تركيز لمناقشات بين الولايات المتحدة والأعضاء الأربعة الدائمين الآخرين في «مجلس الأمن» التابع للأمم المتحدة، بالتزامن مع تصعيد من جانب واشنطن لمسعى سابق إلى الاتفاق على حظر كامل على مبيعات الأسلحة إلى إيران. ويورد الكاتب عن ماثيو ليفيت، مسؤول سابق في الخزانة الأمريكية، والآن في «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، قوله (إن «البنك المركزي الإيراني» يبقى إحدى المؤسسات المالية الرئيسية التي يزعم تورطها في أنشطة إيرانية سرية، لكنها لم تستهدف بعد بعقوبات). لافتاً النظر إلى أن الولايات المتحدة نفسها لا تزال يتعيّن عليها فرض عقوبات أحادية على «المركزي الإيراني»؛ فـ «إغلاق تلك الثغرة سوف يكون له أثر كبير في قدرة إيران على تمويل أنشطتها النووية والسرية الأخرى». ومن جانبه، يصرّ «المركزي الإيراني» على التزامه الكامل أفضل الممارسات الدولية، واحترامه القوانين الدولية. وتقول طهران إن برنامجها النووي هو للأغراض السلمية بالكامل، لكن ثقة الولايات المتحدة باستصدار قرار بعقوبات جديدة من الأمم المتحدة تزداد يوماً بعد الآخر. وقد رفعت الآن مقترحاً منقحاً بعقوبات إلى الأعضاء الدائمين الآخرين في «مجلس الأمن» في محاولة لطمأنة المخاوف الروسية والصينية. ويلفت الكاتب النظر إلى أن واشنطن تسعى إلى فرض تدابير عقابية في عدد من المجالات، من بينها المالية والتجارة والطاقة وتفتيش البضائع و«الحرس الثوري» الإيراني.

إسلام آباد

باكستان تبعث بإشارات إيجابية تجاه الهند

شرعت الحكومة الباكستانية، في لفتة جديدة منها إزاء الهند، تتحرك تحركاً يعطي انطباعاً بأنها قررت إبداء مرونة في موقفها بشأن الهجوم على مومباي عام ٢٠٠٨، الذي أدّى إلى انهيار المفاوضات بين البلدين، ودخولها مرحلة جديدة من التوتر، بحسب ما يشير إليه تقرير صدر مؤخراً عن خدمة **«ميديا لينك»** الإعلامية الباكستانية. وجاء التطوّر الأحدث في العلاقات من خلال مطالبة باكستان الهند رسمياً بتسليمها اثنين من المتهمين في أحداث مومباي، وهما أجمل قصاب وفهيم أنصاري، حيث كانت ترفض في الماضي الموافقة على تسليمهما لها، أو اعتبارهما باكستانيين، مؤكدة أنهما لا علاقة لهما بباكستان. وكانت إسلام آباد حريصة في الماضي على نفي أي علاقة لها بالمتهمين في أحداث مومباي، معتبرة الأمر مجرد دعاية ضدها. لكن بعد قيام الحكومة الباكستانية في ٢٥ إبريل ٢٠١٠ بتقديم طلب رسمي إلى الحكومة الهندية عبر سفارتها في إسلام آباد لتسليمها كلاً من أجمل قصاب وفهيم أنصاري، تأكّد أن باكستان تريد تأكيد أن عليها جزءاً من المسؤولية في الهجمات، ويمكنها متابعة الأمر من خلال مواصلة تحقيقاتها من جانبها مع المعتقلين، ومعرفة علاقتهم الحقيقية بـ«جماعة الدعوة» أو «لشكر طيبة» وزعمائها المعتقلين لديها. وكان الباكستانيون قد طالبوا إلى جانب تسليمهم المتهمين بالضلوع في هجمات مومباي بتسليمهم الملف الكامل حول المعلومات التي حصلت عليها الهند خلال تحقيقاتها حول أحداث مومباي، إذ إن باكستان أرادت، كما يظهر، أن تؤكد للهند حرصها على حلّ هذه المشكلة في أقرب وقت ممكن. ويقول المراقبون إن الاهتمام الذي أبدته الحكومة الباكستانية والليونة التي أظهرتها مؤخراً في تعاطيها مع أحداث مومباي، حيث كانت ترفض التعامل مع الهند فيها وتعدّها قضية تخصّ الهند وحدها، ولا علاقة لباكستان بالأمر، سببهما حرصها على إنجاح اللقاء المرتقب في قمة «سارك» التي ستنظم في «بوتان» في شهر مايو ٢٠١٠، بين رئيسي الحكومتين، وتهيئة المناخ السلمي المناسب للحوار بين زعماء البلدين.

كوالالمبور

تقرير: الصين تساعد إيران على صناعة الصواريخ
تركيا تسعى إلى التجارة الحرّة مع ماليزيا

أكّدت تركيا، أول من أمس، استعدادها لإجراء مفاوضات تجارة حرّة مع ماليزيا، وذلك بعد التوصل إلى اتفاق خلال اجتماع ثنائي بين الطرفين في أوائل العام الجاري. وقال السفير التركي لدى ماليزيا، سيراف آتاي، إن بلاده بصدد انتظار ردّ ماليزيا على هذا الأمر. وأضاف «إذا كان الإجراء إيجابياً، فسنبدأ المفاوضات». وأشار إلى أن التجارة بين البلدين قد ارتفعت ستة أضعاف منذ عام ٢٠٠٠، لتصل إلى ١,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٨، تمثلت في الصادرات الماليزية بقيمة ١,٥ مليار دولار، إلا أنها تراجعت إلى ١,١ مليار دولار متأثرة بـ«الأزمة الاقتصادية»، بحسب السفير. وأفاد بأن تركيا تعدّ بوابة الدخول إلى كلٍّ من أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية وآسيا الوسطى، كما تعدّ الدولة الخامسة عشرة ضمن الدول صاحبة أكبر الاقتصادات في العالم، ويبلغ عدد سكانها ٧٣ مليون نسمة، وناتجها الإجمالي المحلي ٧٤٢ مليار دولار. ومن أهم الصادرات التركية إلى ماليزيا: الحديد، والمحركات وأدواتها، والنسيج، والأغذية الجاهزة، والمواد الكيميائية. بينما تستورد تركيا منها زيت النخيل بنسبة ٣٠٪، والأجهزة الكهربائية والإلكترونية بنسبة ٢٥٪، والمنسوجات ٢٠٪. وأكد السفير التركي ضرورة التعاون في مجال الدفاع، واصفاً إياه بأنه مكمّل مهم في تجارة ثنائية. وأشار إلى أن هناك ٢٩ شركة تركية تعمل في مجال الدفاع شاركت في «المعرض الآسيوي لخدمات الدفاع».

إلى ذلك ذكرت مجلة **«جينيز ديفينس ويكلي»**، في طبعتها الآسيوية الصادرة هذا الأسبوع في سنغافورة، أن الصين افتتحت رسمياً في إيران مؤسسة لصناعة الصواريخ، وقالت المجلة إن الصاروخ «نصر-١» المضاد للسفن، وهو النموذج المطوّر للصاروخ الصيني، يشكّل المنتج الأساسي للمصنع. ومدى هذا الصاروخ ١٥٠ كلم. وتصل دقة إصابته إلى ٩٥,٦٪. واعتماداً على التصميم الصيني، صنّعت إيران الصاروخ «نصر-١»، الذي من الممكن أن تسلّح به المروحيات والمقاتلات.

مجموعة الـ "BRIC" وفرص تغيير النظام الاقتصادي العالمي

عقدت مجموعة الـ «BRIC» قمّتها الثانية في البرازيل أول من أمس، وقد أكدت نتائج القمة عزم دول المجموعة الحصول على اعتراف دولي بحقها في المشاركة في إدارة النظام الاقتصادي العالمي، وتحقيق نوع من التقارب النقدي بين أعضاء المجموعة، ما قد يؤشر إلى بداية مرحلة جديدة في النظام الاقتصادي العالمي.

تسعى مجموعة الـ «BRIC» التي تضم كلاً من البرازيل وروسيا والهند والصين، إلى استثمار ما تمتلكه من نقاط قوة وما تلعبه اقتصاداتها كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي العالمي للمشاركة في إدارة النظام الاقتصادي العالمي، وقد كثّفت دول المجموعة جهودها في هذا الاتجاه منذ بداية «الأزمة المالية». وقد عكست نتائج القمتين الأولى والثانية للمجموعة مستوى كبيراً من الجدية لدى الدول لنقل حالة الحراك الاقتصادي العالمي من مجرد تغيير مواقع الدول وفقاً لحجم اقتصاداتها إلى تغيير مماثل في دورها في إدارة النظام الاقتصادي العالمي، فقد دعت المجموعة إلى إصلاح النظام المالي العالمي ليكون أكثر عدالة لمصلحة الدول الصاعدة والنامية غير الممثلة حالياً بشكل عادل في إدارة النظام الاقتصادي العالمي، من خلال تعديل نظم التصويت ونظم اختيار كبار المسؤولين في «صندوق النقد والبنك الدوليين» بمن فيهم رؤساء المنظمتين، لتكون حسب الكفاءة والخبرة وإلغاء شرط الجنسية.

طموحات مشروعة

تبدو المطالب التي ساقتها مجموعة الـ «BRIC» منطقية بل ومشروعة إلى حد كبير في ظل القوة الاقتصادية المتزايدة لدول المجموعة، حيث تضم المجموعة أكبر أربعة اقتصادات ناشئة في العالم، وتستحوذ على نحو ١٥٪ من الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن يصعد الاقتصاد الصيني إلى المرتبة الأولى عالمياً بنهاية العقد الجاري، وأن يتبعه الاقتصاد الهندي للمرتبة الثانية عالمياً في وقت ليس بالبعيد، ليتفوّقا بذلك على الاقتصادين الأمريكي والياباني، اللذين يتراجعان إلى مراتب متأخرة، وتمتلك دول المجموعة أيضاً نحو ٤٠٪ من إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي العالمية، ما يضعها في موقف قوة في فرض تعديلات جوهرية على النظام المالي العالمي ونظم إدارته.

كما تحتلّ دول الـ «BRIC» مواقع مهمة على خريطة الطاقة العالمية، فروسيا صاحبة أكبر احتياطي وأكبر إنتاج من الغاز الطبيعي في العالم، وخامس أكبر احتياطي نفطي وثالث أكبر إنتاج من النفط في العالم، والبرازيل ذات خبرة كبيرة في قطاع الطاقة الجديدة، والصين والهند هما المحركان الرئيسيان لأسواق استهلاك الطاقة العالمية في المرحلة الحالية.

ويضاف إلى ذلك أن دول المجموعة تضمّ ما يقرب من نصف سكان العالم، حيث إنها تضم الصين والهند الدولتين الوحيدتين ذواتي التعداد السكاني الأعلى من تريليون نسمة، ما يعطي هذه المجموعة قوة كبيرة على صعيد تحريك الطلب وبالتالي التعافي الاقتصادي العالمي، ويزيد من أهمية هذا الدور أن اقتصادات دول المجموعة تسجّل معدلات نمو مرتفعة منذ عقود، ولم تتراجع اقتصاداتها برغم «الأزمة المالية العالمية».

ومن المرجّح أن يكون لهذه الأوجه المتعددة للقوة دور كبير في فرض مطالب مجموعة الـ «BRIC»، كما يتوقع أن يزداد موقف المجموعة قوة خلال الفترة المقبلة، بما يمكّنها من فرض مطالبها على أجندة القمة المقبلة لـ «مجموعة العشرين» التي ستعقد في شهر نوفمبر المقبل، وأن تدفع العالم إلى تبنّي بعض الآليات التي ستلبّي نسبة كبيرة من تلك المطالب خلال الفترة المقبلة، بعد أن تتمكّن دول المجموعة من تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي وترسيخ دورها في قيادة التعافي الاقتصادي العالمي وتحريك أسواق النفط والطاقة العالمية، وإدخال بعض التغييرات التدريجية في نظام الاحتياطي النقدي العالمي، ليكون أكثر توازناً بعيداً عن الدولار.

عمّان

قلق أردني من الوضع الإقليمي

تسود في الأردن أجواء من الحذر والقلق والترقّب، وذلك في أعقاب الإجراءات الإسرائيلية التي أعلنت مؤخراً والهادفة إلى تهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين. ويتحسّب الأردن من أن يؤدّي المضي في هذه الإجراءات إلى تعرّضه لموجة جديدة من النزوح الفلسطيني. لكن الموقف الأردني المعلن من خلال القيادة الأردنية يفيد بأن الأردن لن يسمح بحدوث ذلك حتى لو اضطر إلى ممارسة خيارات صعبة من دون استبعاد إغلاق الحدود والمعابر وحتى الصدام عسكرياً. من جهة أخرى، تسود في المنطقة عموماً أجواء حرب وتهديدات يقودها أكثر من طرف. فمفاوضات «السلام» متعثّرة منذ سنوات في ظل تعنّت إسرائيلي وضغط محسوب من قبل الدول المؤثّرة فيها. كما أن إسرائيل وإيران تتبادلان التهديدات بشكل مستمر ولافت للنظر. وأمريكا والدول الغربية ليست بعيدة عن ممارسة درجات -وإن متفاوتة- من التهديد لإيران، ومأخوذاً في الاعتبار أن صداماً عسكرياً مع إيران ربما سيكون شرارة إشعال مواجهة إقليمية كبرى، فإن الوضع الراهن في المنطقة لا ينبئ إلا بالأسوأ بحسب مراقبين أردنيين. وفي هذا الإطار ترى الكاتبة رنا الصبّاغ في صحيفة «**العرب اليوم**» أن «الأردن يبقى في الساحة وحده مكشوف الظهر، مهدّداً بأمنه واستقراره بعد ١٦ عاماً على سلام تحوّل إلى عبء عليه، بينما تتلاشى أحلام الفلسطينيين في إقامة دولتهم المنشودة. البديل، تعمّق التطرّف ومكافأة جبهات الرفض، والإنذار بإشعال صراعات لا تحمد عقباها». أما إقليمياً فيرى محمد كعوش، الكاتب في صحيفة «العرب اليوم» أن «حكومة نتنياهو في مأزق سياسي وأمني وإنساني وأخلاقي، وقد يقودها هذا الواقع إلى الخيار الصعب، بعد استمرارها بالتهرّب من استحقاقات عملية السلام، ومواصلتها تحقيق مشروع التهويد وفرض الحصار على قطاع غزة، وهو شنّ حرب قريبة واسعة على جبهات عدّة».

بكين

الصين تنفي الاتفاق على تعديل قيمة اليوان

صرّح متحدّث باسم وزارة التجارة الصينية بأن التقارير الإعلامية التي تفيد بأن الصين والولايات المتحدة توصّلتا إلى اتفاقية مؤقتة بشأن تعديل قيمة صرف العملة الصينية (اليوان)، لا أساس لها من الصحّة. ووفقاً لتقارير إعلامية، فقد ذكر نائب وزير التجارة الصيني، تشونج شان، في الدورة الـ(١٠٧) الحالية لمعرض الصين للواردات والصادرات في قوانجتشو، أن معدّل صرف اليوان سيظل مستقراً من حيث الأساس في أعقاب مناقشات بين الجانبين. في موضوع آخر، وصل أول من أمس أسطول سفن حربية تابع للبحرية الصينية إلى ميناء في جنوب العاصمة الفلبينية (مانيلا) في مستهل زيارة وديّة تستمر خمسة أيام، بناءً على دعوة من البحرية الفلبينية، وذلك بعدما أنهى الأسطول مهمّة حراسة نفّذها في «خليج عدن». ويضم الأسطول الصيني، فرقاطتي صواريخ وسفينة إمداد شامل، إلى الرصيف رقم (١٣) في ميناء في جنوب مانيلا، حيث لقي ترحيباً من مسؤولي البحرية الفلبينية وسفير الصين لدى الفلبين، ليو جيان تشاو، وموظفي الشركات والمؤسسات الصينية العاملة في الفلبين وروابط الجاليات الصينية في الخارج. وفي خطابه خلال مراسم الترحيب بالأسطول قال تشيو يان بنج، نائب قائد أسطول البحر الشرقي التابع للبحرية الصينية، قائد أسطول مهمّة الحراسة التي فرغ منها للتوّ هذا الأسطول، إن زيارة الميناء تهدف إلى تعميق التفاهم المتبادل، وتوسيع التواصل، وتعزيز الثقة، والنهوض بالتعاون، وتنمية العلاقات، وتحسين الصداقة. في حين قال فليسيمو لوزوراجا، نائب مدير مركز إدارة المعارك التابع لقيادة البحرية الفلبينية، إن زيارة الأسطول الصيني «بمنزلة حجر زاوية»، ومن المتوقع أن «تعزّز الصداقة والتفاهم المتبادل بين القوات البحرية الفلبينية والصينية». ومن المقرّر أن يلتقي تشيو كلاً من قائد أركان القوات المسلّحة الفلبينية، دلفين بانجيت، وقائد شرطة مدينة مانيلا، رودولفو ماجتيباي، وعمدة مدينة مانيلا، ألفريدو لين.

اليوان الصيني ... قضيّة مهمّة لدول الخليج العربية

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الخليج العربية تطوّراً كبيراً، خلال العقود الماضية، الأمر الذي يضع قضية اليوان الصيني المثارة حالياً ضمن أهم القضايا التي يجب مراعاتها على المستوى الخليجي.

شهد العقد الأخير نمواً مطّرداً في حجم التبادل التجاري بين دول الخليج العربية والصين، وقد بلغ هذا التبادل نحو ٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، وبلغ حجم الصادرات الخليجية إلى الصين نحو ٥٤ مليار دولار، بنسبة ٦٠٪ من إجمالي التبادل التجاري بين الجانبين، في حين تستورد دول الخليج العربية ما قيمته نحو ٣٦ مليار دولار، بما يمثّل ٤٠٪ من التبادل التجاري مع الصين، ما يعني أن هناك فائضاً تجارياً لمصلحة دول الخليج العربية بنحو ١٨ مليار دولار.

وفي ظل هذا الحجم الكبير والنمو المطّرد للتبادل التجاري بين الصين ودول الخليج تعتبر القضية المثارة بين الصين والولايات المتحدة حالياً حول قيمة اليوان الصيني ذات أهميّة كبيرة بالنسبة إلى الجانب الخليجي، خاصّة إذا خضعت الصين للضغوط الأمريكية وأقدمت على رفع قيمة عملتها.

وإن كان من المستبعد في ظل الظروف الحالية أن تقوم الصين بتغيير سياسة الصرف المعتمدة لديها، فإنه لا يمكن الجزم نهائياً بأنها لن تلجأ إلى ذلك في المستقبل، بخاصة إذا نجحت الولايات المتحدة في إقامة تحالف دولي للضغط عليها في هذا الاتجاه، وقد يكون الاختلاف فقط حول الطريقة التي ستتبعها الصين لرفع قيمة اليوان، والتي ستكون ضمن ثلاثة خيارات: الخيار الأول هو الرفع المفاجئ وبشكل منفصل عن السياسات الاقتصادية الأخرى والإبقاء على ربطه بالدولار. والخيار الثاني الرفع التدريجي والإبقاء عليه مرتبطاً بالدولار. والخيار الثالث ينطوي على تغيير جذري لسياسة صرف اليوان، يقضي بفكّ تدريجي وغير معلن لارتباط اليوان بالدولار وربطه بسلّة عملات.

في الأحوال كلها ستؤثر السياسة التي ستعتمدها الصين بشكل مباشر في علاقاتها الاقتصادية والتجارية بجميع دول العالم بما فيها دول الخليج العربية، في ظل احتفاظ دول المنطقة عدا الكويت بسياسة ربط عملاتها المحلية بالدولار، ما يعني أن تحركات اليوان أمام الدولار تترجم مباشرة إلى تحركات مماثلة وبالنسبة نفسها لليوان أمام العملات الخليجية عدا العملة الكويتية المرتبط بسلّة عملات، وإن كانت هذه العملة لن تنجو من تلك الآثار في ظل بقاء الدولار مكوّناً رئيسياً لسلة العملات المعتمدة كمعيار لربطها.

ويمكن القول إن قيام الصين برفع قيمة عملتها بنسبة ١٪ سوف يؤدّي إلى ارتفاع فاتورة الواردات الخليجية من هناك بالنسبة نفسها تقريباً، وستضطر دول الخليج العربية إلى دفع نحو ٣٦٠ مليون دولار إضافية لاستيراد الكميّة نفسها من السلع الصينية، في الوقت نفسه الذي ستتراجع فيه قيمة الصادرات الخليجية إلى الصين بنحو ٥٤٠ مليون دولار.

وإذا التزمت الصين رفع قيمة اليوان بالنسب نفسها التي تطالب بها الولايات المتحدة، والتي تقدّرها بعض المؤسسات الدولية بنحو ٢٠٪ كحدّ أدنى، فهذا سيكون كفيلاً برفع فاتورة الواردات الخليجية من الصين بنحو ٧,٢ مليار دولار، وستنخفض قيمة الصادرات الخليجية للصين بنحو ١٠,٨ مليار دولار، وإن كانت كميّة الصادرات الخليجية ستكون قابلة للزيادة نتيجة تراجع أسعارها في الأسواق الصينية إلا أنه ليس من المتوقع أن تستطيع هذه الزيادة الكميّة معادلة نسبة التراجع في القيمة، ما سيؤثر بالسلب في حجم الفائض التجاري الخليجي مع الصين.

وبالطبع سيكون هذا التغيير في سياسة الصرف الصينية ذا تأثير كبير في تدفّقات الاستثمار بين الطرفين، وفي ظل هذه المعطيات يصبح من الضروري أن تتأهّب دول الخليج العربية للتغيّرات المتوقعة لسياسة الصرف الصينية خلال الفترة المقبلة، وأن تتبنّى بعض الآليات التي تحمي اقتصاداتها من الآثار السلبية المحتملة في هذا الشأن.

تطلّعات "أوبك" بشأن أسعار النفط ترتفع مجدداً

ارتفعت أسعار النفط فوق نطاق بين ٧٠ و٨٠ دولاراً للبرميل، الذي وصفته «أوبك» بـ «المريح»، ولم تظهر المنظمة أي دلائل حتى الآن على رغبتها في تهدئة صعود الأسعار، ما يشير إلى أن النطاق السعري الذي تطمح إليه يتحرك صعوداً. ومن الممكن أن يشير مزيد من ارتفاع الأسعار -التي قفزت نحو ٧٠٪ مقارنة بالعام الماضي- قلق الدول المستهلكة ويزيد ارتفاع تكاليف الطاقة على الشركات والمستهلكين في وقت يشهد فيه الاقتصاد انتعاشاً هشّاً. وقالت السعودية وكثير من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وبعض الدول المستهلكة أنها ترى أن سعراً للنفط بين ٧٠ و٨٠ دولاراً للبرميل مرتفع بما يكفي لإرضاء المنتجين دون إلحاق ضرر بالانتعاش الاقتصادي. لكن مع تداول عقود النفط بسعر يزيد على ٨٤ دولاراً للبرميل يوم الأربعاء الماضي مقترباً من أعلى مستوى في ١٨ شهراً البالغ ٨٧,٠٩ دولار في السادس من إبريل الجاري، قال مسؤول نفطي رفيع المستوى في ليبيا ومندوبان من «أوبك» إنه ليس هناك احتمال أن ترفع المنظمة رسمياً مستوى الإنتاج. وقال شكري غانم، رئيس المؤسسة الوطنية للنفط الليبية، إن اتجاه أسعار النفط «ليس توجهاً حقيقياً مستمراً». وأضاف غانم «ما نراه في السوق هو تذبذب لا يمكن أن نضع سياستنا بناء عليه». وبينما قال غانم إنه ليس هناك سعر يدفع «أوبك» لبحث زيادة الإمدادات قال مندوبان من «أوبك» إن ارتفاع سعر النفط إلى ٩٠ دولاراً على الأقل هو ما قد يدفع المنظمة إلى اتخاذ قرار رسمي.

رفع قيمة العملة الصينية ١٠٪ يفقد أمريكا ٤٢٤ ألف وظيفة

أظهرت دراسة صادرة عن «مركز بحوث السياسات الاقتصادية» في جنيف الخميس الماضي، أن توسع الولايات المتحدة في إسناد أعمال إلى الخارج يعني أن أي رفع لقيمة اليوان الصيني، بحسب ما يطالب به الساسة الأمريكيون، قد يضرّ بالوظائف الأمريكية. وخلصت الدراسة التي حرّرها الاقتصادي سايمون إيفينت وضمّت ٢٨ تحليلاً للمسألة، إلى أن رفع قيمة اليوان ٥٪ فقط يُنهي الفائض التجاري الصيني مع بقية العالم، لكنه لن يخفض العجز التجاري الأمريكي مع الصين إلا بمقدار ٦١ مليار دولار فقط، وإذا رفعت الصين قيمة عملتها ١٠٪ فسينخفض العجز الأمريكي مع الصين بمقدار ١١١,٥ مليار دولار ولا يكفي لإنهائه. وتفيد الدراسة بأن نظراً إلى كون شركات أمريكية عديدة مصدرة تشتري قطع غيار ومكونات من الصين، فإن رفع قيمة اليوان يزيد من تكلفة ما تستورد ويلحق أذى كبيراً بالصادرات الأمريكية ويفقد اقتصاد الولايات المتحدة ٤٢٤ ألف وظيفة، وقال إيفينت «المقترحات الأمريكية في الفترة الأخيرة تذكّرني بالمثل القائل، احذر ما تتمناه فقد يتحقق». ووجدت الدراسة أن اليوان مقوّم بأقل من قيمته الحقيقية بما يتراوح بين ٢,٥٪ و٢٧,٥٪. لكن اقتصاديين ومنهم صينيون وجدوا أن الصين قد تستفيد من رفع قيمة عملتها، وأن هذا الرفع قد يشجع الصادرات الصينية ويدفع الصين إلى إنتاج سلع أعلى جودة.

دول الخليج تحتاج إلى ١٣٠ مليار دولار للاستثمار في المياه والكهرباء

توقّع مدير «مؤتمر الشرق الأوسط لتوليد الطاقة»، نايجل بلاكابي، أن تحتاج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ١٣٠ مليار دولار استثمارات لتلبية الطلب المستقبلي على الطاقة والماء. وقال إنه يتوقع أن يزداد توليد الطاقة في قطر ١٩٣,٥٪ قبل عام ٢٠١٨، مشيراً إلى أن قطر تدرس خيارات بديلة لمحطات الطاقة التي تعتمد على النفط والغاز، منها مشروع لإنتاج الطاقة من الأشعة الشمسية بقدرة ٣٥٠٠ ميجاوات وبناء محطة للطاقة النووية. وأفادت شركة «بنويل» العالمية منظّمة المعرض بأن معدل النمو المتوقع للطلب على الطاقة في المنطقة بين ٧٪ و٨٪ سنوياً. ونظراً إلى الاستغلال المفرط للمخزونات المائية الجوفية يوجب على الحكومات في الشرق الأوسط أن تعالج كيفية ضمان الوصول إلى موارد الماء العذب الآخذة في التقلّص، إذ تشير التوقّعات إلى تضاعف الطلب على مدى السنوات العشر المقبلة.

اقتصادي: الصين لن تلحق ضرراً يذكر باقتصادها إذا سمحت بارتفاع اليوان

قال جونج وا لي، كبير الاقتصاديين لدى «بنك التنمية الآسيوي»، إن الصين لا تواجه مخاطر أضرار تذكر تلحق باقتصادها إذا ما سمحت بارتفاع قيمة عملتها وإنها من المرجح أن تستفيد من مزيد من المرونة لمواجهة الصدمات الخارجية. وقال وا لي أعتقد أن الخطر الذي قد ينجم عن مزيد من مرونة أسعار الصرف منخفض جداً وقد لا يكون له تأثير في قطاع التصدير، وأضاف وا لي أنه بينما تحسّنت إنتاجية قطاع التصدير فإن هذا هو الوقت للصين لتحويل الموارد إلى صناعات محلية لتصحيح التشوّهات الحالية لتصبح في وضع أفضل لاستيعاب صدمات خارجية.

بكين

الصين والبرازيل تتعهدان بدفع الشراكة الاستراتيجية

اتفق الرئيس الصيني، هو جينتاو، ونظيره البرازيلي، لويز إيناسيو لولا دا سيلفا، في العاصمة البرازيلية، يوم الجمعة الماضي، على دفع الشراكة الاستراتيجية الصينية-البرازيلية قُدماً وتعزيز التعاون الثنائي. وقال بيان صحفي مشترك إن الرئيسين أشادا بالنموّ الإيجابي للعلاقات الثنائية منذ تشكيل الشراكة الاستراتيجية بين البلدين عام ١٩٩٣، وأكدا أن الجانبين مستعدان لتوطيد الشراكة في إطار الاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة. وذكر البيان أنه خلال زيارة الرئيس هو جينتاو للبرازيل، عقد الرئيسان محادثات حول العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، واتفقا على أن الزيارة دفعت الشراكة الاستراتيجية قُدماً. وأشار البيان إلى أن لولا أكد التزام البرازيل سياسة (صين واحدة). وأشاد الجانبان بخطة العمل المشتركة للفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ التي وقّعتها الحكومتان خلال الزيارة، واتفقا على أن الوثيقة تعكس التعاون الواسع والعميق بين البلدين. كما اتفق الجانبان على تنفيذ الخطة المشتركة في أقرب وقت. وأعرب الرئيس لولا عن شكره للصين لتوفيرها الدعم لريو دي جانيرو في محاولتها الناجحة استضافة أولمبياد عام ٢٠١٦، بينما اتفق الجانبان على تعزيز التعاون في مجال استضافة أحداث رياضية كبرى وتدريب الرياضيين. واتفق الرئيسان على أن مشاركة البرازيل في معرض شنغهاي العالمي لعام ٢٠١٠ تمثل أهمية كبرى لأن الجناح البرازيلي سيدفع التفاهم الثقافي بين البلدين والصداقة بين الشعبين قُدماً بالإضافة إلى إيجاده فرصاً للتجارة الصينية-البرازيلية والاستثمار الثنائي. واتفق الجانبان أيضاً على أن البلدين استجابا بشكل سريع واتخذا إجراءات فعّالة خلال «الأزمة المالية العالمية»، وحافظ البلدان على أساس اقتصادي كلي مستقر، كما حافظا على حجم التجارة الثنائية على مستواه قبل الأزمة. وتعهد الرئيسان هو جينتاو ولولا بالتمسك بزخم نمو التجارة الثنائية.

بيونج يانج

تقارير: كوريا الشمالية تعزز تعاونها النووي مع إيران

أوضحت وزيرة الدفاع اليابانية السابقة، يوريكو كويكي، أن كوريا الشمالية قامت مؤخراً بتأسيس شركة معنيّة بأعمال تصدير الصواريخ والتقنية النووية إلى إيران. وقالت كويكي في مقالة نشرتها في صحيفة «**هانديلسبلات**» الاقتصادية الألمانية يوم الجمعة الماضي، إنه طبقاً لتقرير داخلي لقيادة «حزب العمال» الكوري الشمالي قدمه أحد العناصر داخل كوريا الشمالية، تم تأسيس شركة في كوريا الشمالية في هذا العام، وادّعت أنه يبدو أن الشركة تتعامل مع الأعمال المعنيّة بتصدير الصواريخ والتقنية النووية إلى إيران. وقالت في مقالة بعنوان «التبادل النووي بين كوريا الشمالية وإيران يهدّد آسيا» إن نحو ٦ آلاف كوري شمالي يعملون في مجال البناء والملابس في الشرق الأوسط كعمال ينالون رواتب منخفضة، على وجه الخصوص، يزداد عدد المهندسين المتخصصين الكوريين الشماليين الذين يعملون في إيران وسوريا. وأضافت أن معظم الجالية الكورية الشمالية تكون تحت سيطرة الحزب والسفارة إلا أن الموظفين التابعين لـ «مكتب-٩٩» أو «مكتب-٣٩» لا يتلقّون أوامر من السفارة. وقالت وزيرة الدفاع اليابانية السابقة، كويكي، إنه بالرغم من العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية، فإنه من المتوقع أن تسعى إلى تعزيز العلاقات مع إيران، حيث إن ذلك من شأنه أن يضمن لها الحصول على العملة الأجنبية بصورة وافرة عن طريق مشروع الصواريخ والتقنية النووية تجاه إيران. وأضافت أنه من الضروري أن تأخذ الدول الديمقراطية الآسيوية في اعتبارها، التعاون الثنائي في بناء نظام الدفاع الصاروخي بصورة أكثر جدية.

في جانب آخر قال محقّقون من كوريا الجنوبية، يوم الجمعة الماضي، إن وقوع انفجار خارجي هو السبب المحتمل الأكبر لغرق سفينة حربية يصل وزنها إلى ١٢٠٠ طن قرب الحدود البحرية المتوترة مع كوريا الشمالية بشكل غامض في الشهر الماضي.

«الجارديان»: الصين تقاوم الضغوط الأمريكية حول مشروع عقوبات إيران واليوان

يستبعد محللون نجاح الإدارة الأمريكية في إقناع الحكومة الصينية بإحداث تغيير ملموس في موقفها تجاه أهم قضيتين خلافيتين: إيران واليوان. فبكين، التي ترتبط بمصالح اقتصادية ضخمة مع إيران، ترفض تطبيق عقوبات جديدة ضد طهران، وهي ترفض أيضاً «أي ضغوط خارجية» عليها لتحريك سعر صرف اليوان مقابل الدولار.

العقوبات ضد إيران واليوان ربما كانا أهم سببين مباشرين وراء توتر العلاقة بين الولايات المتحدة والصين. وحاول الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في قمة واشنطن النووية الأخيرة زحزحة بكين عن موقفها. على صعيد العقوبات ضد إيران بسبب برنامجها النووي، تأمل واشنطن استصدار قرار دولي من مجلس الأمن، الذي تُعتبر الصين من بين أعضائه الدائمين، بتوقيع جولة جديدة من العقوبات المشددة ضد طهران. أما على صعيد اليوان فالشركات الأمريكية تشكو تدخل «المصرف المركزي» الصيني مباشرة لخفض قيمة العملة الوطنية، ومن ثم رخص الصادرات الصينية مقارنة بمثيلاتها الأمريكية أو الأوروبية، وهو ما يؤثر بصورة مباشرة في العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي ويُضعف القدرة التنافسية للشركات والمصانع الأمريكية.

هنا يقفز سؤال: إلى أي حدّ نجحت الولايات المتحدة في حلحلة موقف الصين تجاه هاتين القضيتين. التقريران التاليان لصحيفة «**الجارديان**» يجيبان عن هذا السؤال.

يرى المحلل الدبلوماسي جوليان بورجر أن قبول الحكومة الصينية مبدأ التفاوض حول العقوبات داخل أروقة مجلس الأمن لم يمنعها من تعزيز علاقتها الاقتصادية بإيران عن طريق تزويدها بمواد الوقود. هذا في الوقت الذي تبدي فيه الأوساط الغربية قلقها المتزايد بعد إعلان إيران في الأمم المتحدة، مؤخراً، أنها أنتجت خمسة كيلوجرامات من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪، في تحدّ سافر لقرارات مجلس الأمن الذي يطالب طهران بوقف عمليات التخصيب. رفعت وتيرة القلق تصريحات الجنرال جيمس كارترايت، نائب رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، مؤخراً، حول قدرة إيران على إنتاج القنبلة النووية في غضون عام، وذلك خلافاً لتوقعات الخبراء الاستراتيجيين الذين قالوا إن الجمهورية الإيرانية تحتاج إلى ما بين ٣ و٥ سنوات لإنتاج القنبلة.

الصين والعقوبات

ترى بكين أن قضية تخصيب اليورانيوم الإيراني ليست مُلحّة بالقدر الذي يصوّره أوباما، وأن الفرصة ما زالت قائمة لحل الخلاف الإيراني-الغربي بالطرق الدبلوماسية. الموقف الصيني تقف وراءه مصالح اقتصادية أيضاً، حيث أفاد تقرير وكالة «**رويترز**» بأن شركة النفط الوطنية الصينية (تشاينا أويل) أرسلت شحنتين من مواد الوقود إلى إيران مؤخراً، في خطوة هي الأولى من نوعها التي تقوم بها شركة صينية منذ عام ٢٠٠٩ وبلا أي وسيط. كما تستعد شركة وطنية أخرى «Sinopac» لبيع البنزين لإيران للمرة الأولى منذ ست سنوات. هذه الخطوة تعني سد العجز الذي خلّفه رحيل الشركات الأوروبية والروسية عن السوق الإيرانية بسبب الخوف من التعرّض لعقوبات أمريكية. وللتدليل على أهمية المصالح الاقتصادية بالنسبة إلى الصين ذكر الكاتب أن حجم التجارة البينية بين بكين وطهران زاد أكثر من الضعف إلى ٣٠ مليار دولار خلال السنوات العشر الماضية، وهو سبب وجيه وكافٍ وراء اعتراض الصين على فكرة العقوبات ضد إيران.

وأضاف أنه قد يكون صحيحاً أن الصين وافقت على «بحث» القرار الخاص بفرض عقوبات محتملة ضد إيران، ولكنها تتضامن مع روسيا في موقفها بضرورة اقتصار أي إجراءات عقابية على القطاع النووي وعدم الإضرار بالمصالح الاقتصادية ككل.

ومن الطبيعي ألا يلبي هذا الموقف طموحات واشنطن،

بدليل تصريحات مسؤول أمريكي بارز مثل وليام بيرنز بأنه سيكون «صعباً للغاية» إقناع الصين وروسيا بالموافقة على قرار بحظر تصدير مواد الوقود إلى إيران. ومن المعروف أن مشروع القرار الأمريكي الخاص بالعقوبات ضد إيران يشمل فرض حظر تامّ على تصدير الأسلحة، وفرض المزيد من القيود على تعاملات المصارف الإيرانية والتأمين على الشحنات الإيرانية وتجميد الأرصدة وتقييد حرية السفر على مسؤولي «الحرس الثوري» الإيراني وحظر ضخّ أي استثمارات جديدة في قطاعي النفط والغاز الإيرانيين. ولكن الصين تعارض حالياً حظر الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة الإيراني.

أبرز تعليق على موقف الصين تجاه العقوبات ورد على لسان أوباما نفسه عندما صرّح بعد لقائه نظيره الصيني، هو جينتاو، مؤخراً، بأن «من الواضح أن الصين قلقة من تداعيات العقوبات على اقتصادها الوطني». ولكن هذا التصريح لم يمنع الرئيس الأمريكي من التشبثّ بأمل إمكانية التوصل إلى اتفق مع بكين «خلال أسابيع».

الصين واليوان

يقول الاقتصادي مارك وايزبروت إنه يبدو أن الولايات المتحدة والصين توصّلتا إلى اتفاق حول سعر صرف اليوان مقابل الدولار، بأن تتوقف واشنطن عن الشكوى في مقابل تعهّد بكين ببذل كل ما في وسعها لحل هذه المشكلة، وهو الحل الذي لن يزيد على قيمة اليوان إلا زيادة طفيفة ومتواضعة في المستقبل القريب.

وأضاف أن تصريحات أوباما وجينتاو في أثناء قمة واشنطن عكست هذا الاتفاق. فأوباما يقول إن «الصين تعتبر اليوان بحق قضية سيادية»، مضيفاً أن بكين «تقاوم أي ضغوط دولية لاتخاذ قرارات تخصّ عملتها الوطنية وسياستها النقدية». جينتاو أمن على قول أوباما، مؤكداً أن تغيير سعر الصرف «لن يتم تحت أي ضغوط أجنبية». الاجتهادات تقول إن من المحتمل أن الحكومة الصينية تريد تحريك سعر الصرف بسبب قلقها من التضخم. ورفع قيمة اليوان سيسهم في خفض معدل التضخم عن طريق انخفاض أسعار الواردات.

وذكر الكاتب أن واشنطن لم يسبق لها أن تعاملت مع قضية انخفاض قيمة الدولار بهذه الجدية. لماذا؟ لأن «وول ستريت» هو الذي يحرك قرارات الحكومة الأمريكية، ولا يريد تعزيز القدرة التنافسية للدولار، بل العكس هو الصحيح، والمؤسسات المالية تفضل دولاراً قوياً لأنه يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم. ولا يعبأ مسؤولو «وول ستريت» كثيراً بضياع الملايين من فرص العمل في قطاع الصناعة أو زيادة فرص العمل في ظل سعر صرف أكثر تنافسية. وتتوقع الإدارة الأمريكية أن يصل معدل البطالة إلى ١٠٪ عام ٢٠١٠، وإلى ٩,٢٪ عام ٢٠١١، وإلى ٨,٢٪ عام ٢٠١٢، ولا يتوقع الخبراء تراجع معدلات البطالة إلى ٥,٢٪ (المعدل المثالي) قبل عام ٢٠١٨.

ويرى الكاتب أن من حسن الحظ أن الإدارة الأمريكية أدركت أن الضغوط الخارجية لن تجبر الصين على إعادة النظر في قيمة اليوان، ولكن من المرجح أن تعمد إلى استخدام المطالبات الدولية حول تعديل قيمة اليوان كورقة تفاوضية في ملفات أخرى أكثر أهمية، مثل إقناع الصين بالموافقة على فرض عقوبات مشددة ضد إيران.

هنا يطرح تساؤل: هل توافق بكين؟ يستبعد الكاتب تقديم الصين أي تنازلات حقيقية في هذا الملف، حيث سبق لها أن رفضت أي نوع من العقوبات ضد طهران، على أساس أن تشديد العقوبات، (كما أكد الرئيس البرازيلي، لولا دا سيلفا)، يقرب الأطراف المعنيّة من حافة الصراع المسلح. الصين لا تريد ذلك، ليس بسبب الخوف من توقف الصادرات النفطية الإيرانية فحسب، وإنما بسبب قناعتها أيضاً بأن المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران لا علاقة لها بالسلاح النووي بقدر ما لها علاقة بالقوة والنفوذ. وأضاف أن الصين لا تؤيد الجهود الأمريكية الرامية إلى «عزل» إيران، ولا تجد نفسها وحيدة في هذا الموقف، بل تساندها دول أخرى مثل البرازيل وتركيا اللتين تعارضان فرض عقوبات جديدة وتؤيدانها في منح الدبلوماسية فرصة كاملة.

الصين تتوسع نفطياً في أمريكا الشمالية

وافقت شركة «كونوكوفيليبس» على بيع حصتها في مشروع «كندي للرمال النفطية» إلى «الشركة الصينية للنفط والكيماويات» مقابل ٤,٦٥ مليار دولار، فيما يعتبر توسعاً كبيراً للشركة الصينية في أمريكا الشمالية. وتظهر هذه الصفقة الاستراتيجية الصينية المتجرئة بازدياد لتأمين الموارد حول العالم، خاصة وأن التوسع السريع الذي يشهده هذا البلد فضلاً عن طبقته الوسطى المتوسعة مكّناه من تجاوز الولايات المتحدة كأكبر سوق للسيارات في العالم العام الماضي، وكانت شركات النفط الصينية منهمكة في اكتساب احتياطيات النفط والغاز وتخزينها على مستوى العالم. في الشهر الماضي، قالت شركة «كنووك» المحدودة، أكبر شركة صينية لاستكشاف النفط في المياه، إنها وافقت على أن تدفع ٣,١ مليار دولار مقابل حصة في واحدة من كبرى الشركات الأرجنتينية لاستكشاف النفط. وفي العام الماضي، اشترت «كنووك» أسهماً في خليج المكسيك من شركة «ستاتاويل». وتقف الاستثمارات الناجحة للشركات الصينية في تعارض واضح مع محاولة «كنووك» في عام ٢٠٠٥ شراء شركة «يونوكال»، التي تراجعت عنها الشركة بعدما أثارت انتقادات ومعارضة من واشنطن. ووافقت «كونوكوفيليبس» ومقرها هوستن على بيع حصتها البالغة ٩٠,٠٣٪ في مشروع الرمال النفطية لشركة «سينكرود» الكندية المحدودة. وهذا التحرك من جانب «صينوبيك»، كما تعرف الذراع الدولية لشركة النفط والكيماويات الصينية، يزيد من تقوية وجود الصين في الرمال النفطية في آلبرتا، وهي منطقة قد مكّنت كندا من أن تصبح أكبر مصدّر للنفط الخام إلى الولايات المتحدة.

«وزير»: البرازيل ستموّل صادرات غذائية إلى إيران

قال وزير المالية البرازيلي، جيدو مانتيجا، إن الحكومة البرازيلية ستموّل صادرات غذائية إلى إيران في استمرار لسياستها للتواصل مع الجمهورية الإيرانية حتى مع سعي الدول الغربية إلى تشديد العقوبات على طهران. وقال مانتيجا للصحفيين من دون أن يذكر تفاصيل «البرازيل تمول مشتريات غذائية للإيرانيين». وتريد البرازيل زيادة صادراتها إلى إيران التي بلغ حجمها العام الماضي ١,٢ مليار دولار وتشمل لحوم الأبقار والصلب وأجزاء السيارات. ويقول خبراء إن الرقم الحقيقي أعلى من ذلك. وتحث البرازيل -صاحبة أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية- على مواصلة الحوار مع إيران حتى مع سعي القوى الغربية إلى فرض جولة جديدة من العقوبات على إيران في الأمم المتحدة بسبب برنامجها النووي. وأجرى وزير التجارة والصناعة البرازيلي، ميجيل جورج، محادثات مع مسؤولين إيرانيين في طهران يوم الإثنين الماضي في محاولة لتعزيز التجارة الثنائية والاستثمار. واستقبل الرئيس البرازيلي، لويس أناسيو لولا دا سيلفا، نظيره الإيراني، محمود أحمدي نجاد، العام الماضي، ويعتزم زيارة طهران في مايو المقبل، على الرغم من انتقادات متزايدة من أحزاب المعارضة البرازيلية ودبلوماسيين غربيين. وقال وزير الخارجية البرازيلي، سيلسو أموريم، الأسبوع الماضي إن فرض الأمم المتحدة عقوبات جديدة على إيران بسبب برنامجها النووي قد يجعل الجمهورية الإيرانية أكثر تشدداً. لكنه نفى أن البرازيل تتخذ موقفاً مؤيداً لإيران قائلاً إنها تؤيد فقط حلولاً عن طريق التفاوض للمشكلات العالمية. ومنذ تولي لولا دا سيلفا منصبه في يناير ٢٠٠٣، ركزت السياسة التجارية للبرازيل على تنويع الصادرات والبحث عن شركاء تجاريين غير تقليديين في الدول النامية.

الصين تقول إنها لن تتخذ إجراء بشأن العملة تحت ضغط خارجي

قال كوي تيانكاي، نائب وزير الخارجية الصيني، إن الصين لن تتخذ إجراء تحت ضغط خارجي لرفع قيمة عملتها اليوان، وإنها لا تعتقد أن مشكلات العالم الاقتصادية مرتبطة بنظامها لأسعار الصرف. وأبلغ كوي الصحفيين «لا مبرر لأن تمارس أطراف خارجية ضغوطاً (بشأن العملة) ونحن لن نتخذ إجراء تحت ضغط». وكان كوي يتحدث عقب «قمة الأمن النووي» في واشنطن، حيث ناقش الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، ونظيره الصيني، هو جينتاو، عدداً من القضايا، من بينها مسألة العملة.

وزيرة المالية الفرنسية: الخطة اليونانية تبدد أي شكوك بشأن مساعدة الاتحاد الأوروبي أعضاءه

قالت وزيرة المالية الفرنسية، كريستين لاجارد، إن حزمة القروض المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي بقيمة ٣٠ مليار يورو (٤٠ مليار دولار) لدولة اليونان المثقلة بالديون تبدد أي شكوك بشأن عزمه مساعدة أي دولة عضو فيه. وقالت لاجارد، يوم الثلاثاء الماضي، إن الصفقة المبرمة خلال نهاية الأسبوع «لا تترك مكاناً لتساؤلات أو أسئلة» بشأن كيفية تفعيل آلية حزم المساعدة. وأضافت أن الآلية ستعمل على تثبيط دول أخرى عن اتّباع خطى اليونان في طريق المديونية، التي أجبرت شركاء الاتحاد الأوروبي على وضع خطة إنقاذ غير مسبوقة. ووعد مسؤولو منطقة اليورو بإتاحة قروض من دول أخرى في حالة احتياج اليونان إلى تلك الأموال لتجنّب التعثر في سداد الديون.

باريس

«لوفيجارو»: إيران مقياس عودة التفاهم الصيني-الأمريكي

ذكرت صحيفة «**لوفيجارو**» في تقرير لها من واشنطن أن «الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني ما زال غامضاً ويلقي بشكوكه حول النيّات الحقيقية لبكين بالرغم من اللقاء المطول الذي جمع الرئيس الأمريكي بنظيره الصيني، هو جينتاو، على هامش قمة الأمن النووي في واشنطن»، الذي أعرب خلاله الطرف الصيني، حسب ناطق أمريكي، «بمشاطرة باراك أوباما قلقه من الملف النووي الإيراني، وقبوله إيفاد بعثة للأمم المتحدة لمناقشة مشروع قرار عقوبات على طهران، لكن مع متابعة المفاوضات حول الملف النووي». واعتبرت الصحيفة أن «أوباما، الذي لا يخفي رغبته في التوصل إلى قرار حول إيران قبل مؤتمر اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في مايو المقبل بنيويورك، عليه المرور عبر طريق هو جينتاو». وأضافت الصحيفة في السياق ذاته أن «بكين أعربت عن معارضتها، أكثر من مرة، فرض أي عقوبات على قطاع الطاقة الإيراني، الذي يمثّل شريكاً أساسياً، ما حدا بهيلاري كلينتون إلى زيارة السعودية، مؤخراً، لحثّ الرياض على تغطية الحاجات الصينية في حال فرض عقوبات على طهران، لكن السعوديين لم يظهروا رغبة كبيرة في فعل ذلك». وقالت صحيفة «لوفيجارو» إن (الرئيس الصيني، هو جينتاو، كان نجماً بلا منازع لـ «قمة الأمن النووي» المنعقدة في واشنطن، برغم أن حضوره لم يكن مؤكداً قبل أسبوعين، نظراً لتوتر العلاقات الأمريكية-الصينية على خلفية بيع أسلحة لتايوان وزيارة الدالاي لاما وقضية «جوجل» وإعادة تقويم عملة اليوان). معتبرة أن اللقاء الثنائي بين رئيسي الدولتين على هامش القمة «يعد حدثاً بارزاً». واعتبرت «لوفيجارو» أن القضية الملحّة في مجال الأمن النووي تتعلق بالملف الإيراني، وبالرغم من أن الموقف التقليدي لبكين يعارض فرض عقوبات على طهران، «فإن الرهان الأساسي، كما ترى الصحيفة، يكمن في عزل نظام أحمدي نجاد، وهنا تبرز أهمية مساهمة الصين».

تل أبيب

ساركوزي يلمح إلى احتمال مهاجمة إسرائيل لإيران

أعرب الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، عن قلقه إزاء احتمال قيام إسرائيل بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، معتبراً أن ذلك سيكون بمنزلة كارثة حقيقية في منطقة الشرق الأوسط كلها. ونقلت صحيفة «**يديعوت أحرونوت**» الإسرائيلية تصريحات ساركوزي التي أدلى بها لشبكة «CBS» الأمريكية، التي أوضح فيها أن أفضل طريق لتجنب مثل هذا الهجوم الإسرائيلي المحتمل هو إثبات التزام المجتمع الدولي بالحفاظ على أمن إسرائيل، داعياً إسرائيل، في الوقت نفسه، إلى بذل الجهد اللازم من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم مع الفلسطينيين. وقال ساركوزي بنبرة حادة «إن للصبر حدوداً»، مضيفاً أنه قد آن الأوان للتصويت على فرض عقوبات على إيران، محذراً من مغبة اتخاذ مجلس الأمن الدولي قراراً بلا أنياب للتظاهر وكأنه موحد، قائلاً إنه لن يحقق شيئاً، على حد وصفه. وأضاف قائلاً: «لا أريد أن ينهض العالم صباحاً على أخبار مواجهة بين إسرائيل وإيران، لأن المجتمع الدولي لا يمكنه اتخاذ خطوات جدية». وقال ساركوزي، خلال المقابلة التلفزيونية، إنه «من الخطر ومن غير المقبول أن تمتلك إيران أسلحة نووية، ويجب أخذ تصريحاتها ضد إسرائيل في الاعتبار»، وأوضح أن المجتمع الدولي أبدا الكثير من الصبر والتسامح تجاه إيران، لكن يجب الآن البحث عن مسارات عمل أخرى. وأضاف الرئيس الفرنسي: «الرئيس أوباما أراد مدّ يده بهدف التوضيح للإيرانيين أنهم ليسوا هم المستهدفين وإنما قيادتهم، وبهدف الحصول على تأييد كامل من المجتمع الدولي، لكن هناك حدوداً لهذا الصبر، وحان وقت التصويت على العقوبات ليس ضد الشعب الإيراني وإنما ضد القيادة الإيرانية». ورفض ساركوزي الإفصاح عن الإمكانات المطروحة للنقاش بشأن العقوبات المحتملة على إيران، لكنه أوضح أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية لن تتهاون في فرض عقوبات جدية في مجلس الأمن الدولي، قائلاً: «ليس بأي ثمن، لن يكون هناك تهاون».

واشنطن

هل تقبل "طالبان" الأفغانية التفاوض لإنهاء القتال؟

كتب دويل مكمانوس مقالاً نشرته صحيفة «**لوس أنجلوس تايمز**» تحت عنوان «مساومة طالبان»، ذكر فيه أن قادة القوات الأمريكية وقوات التحالف أشاروا إلى أنهم يقاتلون من أجل إرغام «طالبان» على الجلوس إلى طاولة التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية الحرب الأفغانية وإنهائها. وينقل الكاتب عن الجنرال ستانلي ماكريستال، قائد القوات الأمريكية في أفغانستان، قوله إن نتيجة ذلك التمرد وما أعقبه من حرب لمكافحة التمرد ستكون نتيجة سياسية يصوغها الأفغان أنفسهم. وفي ما يتعلق بالهدف الذي تتبنّاه القوات الأمريكية مؤخراً، قال ماكريستال: إن تلك الحملة العسكرية تهدف إلى دعم الحكومة الأفغانية وإضعاف المتمردين لدرجة إرغامهم على الجلوس إلى طاولة التفاوض. ولكن متى سيحين لتلك المفاوضات أن تبدأ، ومع من ستكون، وأي نوع من البلاد ستكون عليها أفغانستان بعد تلك المفاوضات؟ تلك أسئلة لم تشغل أذهان الأفغان وحدهم، بل شغلت القادة الأمريكيين وحلفاءهم الأوروبيين أيضاً. ويشير الكاتب إلى أن الرئيس الأفغاني، حامد كرزاي، يخطط لعقد اجتماع وطني خلال الشهر المقبل بين العديد من زعماء القبائل المتنافسة في البلاد. ويقول أنصار كرزاي إن المصالحة الوطنية بين تلك القبائل المتناحرة قد تدفع جماعات التمرد مثل «طالبان» إلى الجلوس إلى طاولة التفاوض. ولكن منتقدي كرزاي يقولون إن تلك العملية تهدف إلى دعم شرعية كرزاي المتداعية، وعقد صفقة سريعة وبغيضة مع «طالبان». ومن جانبها فقد أبدت الإدارة الأمريكية تشككها في ذلك، ولكنها من جانب آخر فإنها تودّ أن ترى كرزاي يوسع قاعدة الدعم التي يحظى بها، خاصة إذا كان ذلك يعني أن تنأى بعض فصائل «طالبان» بعيداً عن القتال. ولكن الإدارة الأمريكية تخشى تلك الخطوة نحو المجهول، التي من المُزمع أن يخطوها كرزاي - الذي يتعذر التنبّؤ بتصرفاته- في القريب العاجل. ولكن الإدارة الأمريكية أبدت استعدادها للتفاوض مع أي طرف أفغاني على استعداد لنبذ العنف.

«نيويورك تايمز»: الصين وعدت أوباما بالانضمام إلى مشروع عقوبات ضد إيران

تحت عنوان «الصين تتعهد بالعمل مع الولايات المتحدة في العقوبات ضد إيران»، قالت «**نيويورك تايمز**»: «حصل الرئيس الأمريكي، أوباما، على وعد من نظيره الصيني، هو جينتاو، يوم الإثنين الماضي، بالانضمام إلى مفاوضات حول مجموعة جديدة من العقوبات على إيران». وأضافت بقولها: «ولكن الرئيس الصيني لم يقدّم التزاماً محدداً بدعم الإجراءات التي تعتبرها الولايات المتحدة قاسية بما يكفي لفرض التغيير في اتجاه البرنامج النووي الإيراني». ومضت تقول (في محادثات استمرت ٩٠ دقيقة قبل افتتاح «قمة الأمن النووي» في واشنطن، سعى أوباما إلى الحصول على المزيد من التعاون من الصين، من خلال التعامل بشكل مباشر مع إحدى القضايا الرئيسية التي تقف خلف تردد بكين في مواجهة إيران، وهي قلق الصين من أن طهران يمكن أن تنتقم من خلال قطع إمدادات النفط إلى الصين. حيث يستورد الصينيون ١٢٪ من احتياجاتهم من النفط من إيران). وتابعت بقولها «طمأن أوباما هو جينتاو بأنه حساس للغاية تجاه احتياجات الصين من الطاقة، وأنه سيعمل للتأكد من أن الصين سيكون لديها إمدادات منتظمة من النفط إذا قررت إيران قطع النفط عن الصين انتقاماً من انضمامها إلى فرض عقوبات قاسية». وقالت الصحيفة: «صوّر المسؤولون الأمريكيون رد الفعل الصيني بأنه أكبر علامة مشجعة حتى الآن بأن بكين ستدعم الجهد الدولي لزيادة الضغط على إيران، وأنه علامة على الوحدة الدولية حيال وقف البرنامج النووي الإيراني قبل أن تستطيع إيران امتلاك سلاح نووي فاعل». وأشارت إلى جهود الإدارة الأمريكية في الحصول على دعم منتجي النفط كي يعوضوا الصين عن قطع الإمدادات النفطية الإيرانية، وقالت إن إدارة أوباما أوفدت العام الماضي مستشار البيت الأبيض، دينيس روس، إلى السعودية للحصول على ضمان من المملكة بأنها ستساعد على الوفاء باحتياجات الصين في حالة قطع الإمدادات الإيرانية».

بنسبة ٤٪ إلى ٦٪: توقعات بارتفاع اليوان مقابل الدولار مع نهاية عام ٢٠١٠

مرة أخرى يشتعل الجدل حول القيمة الحقيقية لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي، الأمر الذي يؤثّر سلباً في الصادرات الأمريكية وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. ويتوقع بعض المحللين أن يعيد «المصرف المركزي» الصيني النظر في سياسة التدخل المعروفة بهدف السيطرة على سعر اليوان.

ذكرت صحيفة «**كريستيان ساينس مونيتور**» أن الولايات المتحدة وافقت على تأجيل نشر تقرير يتّهم الصين بالتلاعب في القيمة الحقيقية لليوان. وبرغم خطورة هذه القضية، التي تعتبر أخطر قضية شائكة في العلاقات الأمريكية-الصينية، فإنها لم تحتل مساحة كبيرة من الاجتماع الذي جمع الرئيس باراك أوباما ونظيره الصيني، هو جينتاو، يوم الإثنين الماضي. معظم المحللين يستبعدون قيام الصين بتعديل قيمة عملتها الوطنية قريباً. ولكي نفهم أبعاد تلك القضية لا بدّ أن نتوقف أمام التساؤلات التالية:

كيف تؤثّر قيمة اليوان في المواطن الأمريكي العادي؟

من المعروف أن قيمة اليوان تؤثر في قيمة السلع الصينية التي تبيعها متاجر التجزئة الأمريكية. فانخفاض سعر اليوان يجعل المنتجات الصينية أرخص في الأسواق الأمريكية، والعكس صحيح. وتمثل الواردات الصينية نحو ٢٠٪ من إجمالي الواردات الأمريكية. لكن شركات التصنيع الأمريكية تتعرض لضرر مباشر نتيجة انخفاض اليوان، خاصة وأن الواردات الصينية تباع بأسعار منخفضة للغاية، ما يؤثر سلباً في القدرة التنافسية للشركات الأمريكية.

هل اليوان أقل من قيمته الحقيقية؟

معظم المحللين الاقتصاديين يؤكدون ذلك، بدليل احتياطيات الصين الضخمة من العملة الأجنبية وفضائها التجاري الضخم، وهو ما مكّن «المصرف المركزي» الصيني من شراء أعداد ضخمة من سندات الخزانة الأمريكية بالإضافة إلى عملات أجنبية أخرى للإبقاء على قيمة اليوان عند مستويات منخفضة. في العام الماضي فقط زاد احتياطي الصين من العملة الأجنبية إلى ٤٥٠ ملياراً، ليصل إجمالي الاحتياطي إلى ٢,٤ تريليون دولار. كما أن الفائض التجاري الصيني يعني أنها تبيع أكثر مما تشتري بفضل رخص سلعها الذي يعود الفضل فيه إلى انخفاض قيمة اليوان نفسه. وبرغم أن «صندوق النقد الدولي» أكد أن اليوان مقوّم بأقل من قيمته الحقيقية فإن عدداً من المحللين الاقتصاديين البارزين لا يوافقون على هذا الرأي، بل إن بعضهم ذهب إلى حد القول بأن اليوان ربما كان مقوّماً بأكثر من قيمته الحقيقية بسبب المضاربات التي تغذي فقاعة العقارات في الصين وتضع ضغوطاً متزايدة على عملتها المحلية. ولكن ماذا عن قوى السوق؟ أليست هي التي تحدد قيمة العملة؟

أسواق العملة الصينية ليست حرة أو مفتوحة بالكامل، حيث يتدخل «المصرف المركزي» في أسواق العملة للسيطرة على قيمة اليوان.

لماذا تصرّ الصين على يوان منخفض القيمة؟

للإبقاء على الصادرات الصينية رخيصة، وهو ما يساعد الشركات على تحقيق أرباح وضمان استمرار المصانع في الإنتاج باستمرار. كما أن انخفاض قيمة اليوان يعني استقراراً سياسياً بالنسبة إلى دولة يبحث فيها عشرات الملايين من المزارعين عن فرصة عمل. ويرى المحللون الاقتصاديون أن الصين لم تتعمد، بدليل أن اليوان في أواخر التسعينيات من القرن الماضي كان مربوطاً بالدولار -٨,٢٨ يوان مقابل الدولار- ولم تظهر أي شكوى لأن الدولار كان قوياً.

متى يمكن أن تغيّر الصين سياستها؟

سبق للصين أن غيّرت سياسة عملتها من قبل، حيث سمحت لليوان في عام ٢٠٠٥ بالارتفاع ببطء. ومنذ ذلك التاريخ حتى عام ٢٠٠٨ ارتفعت قيمة اليوان تدريجياً مقابل الدولار الأمريكي بأكثر من ٢٠٪. ولكن «المصرف المركزي» الصيني غيّر سياسته مع حدوث الركود الاقتصادي العالمي.

ويتوقع محللون أن تبدأ الصين في السماح لقيمة اليوان بالارتفاع مقابل الدولار «خلال الأسابيع القليلة المقبلة»، وأن تشهد الأسواق ارتفاعاً في سعر اليوان مقابل نسبة تتراوح بين ٤٪ و٦٪ مع نهاية العام الحالي.

في ضوء الحديث عن تقارب مع المواقف الغربية: موقف الصين من عقوبات إيران.. إلى أين يتجه؟

على الرغم من أن الصين توافق على بحث معاقبة إيران في مجلس الأمن، فإنه من الواضح أنها لن تسمح بتمرير قرار يضرّ بمصالحها الاقتصادية مع طهران، ما يعني أن واشنطن قد توافق على قرار «الحد الأدنى» في العقوبات من أجل تحقيق إجماع دولي يبعث برسالة قوية إلى إيران عبر منصة «مجلس الأمن».

بعد التغيّر الملموس في موقف روسيا من معاقبة إيران، تعطي القوى الغربية المعنية بالملف النووي الإيراني أهمية كبيرة للموقف الصيني. وخلال الفترة القصيرة الماضية حرصت الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، في مقدمتها ألمانيا، على تأكيد أن بكين تقترب منها في شأن التعامل مع إيران، حتى أن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، قال إن الصين تتعاون في الجهود الخاصة بصياغة قرار لفرض عقوبات على إيران، ونقلت وكالات الأنباء عن مسؤولين أمريكيين قولهم إن واشنطن حصلت على موافقة صينية للسير قُدماً نحو فرض عقوبات على طهران. ومن الواضح في هذا الشأن أن الولايات المتحدة تعمل على تحقيق الإجماع داخل مجلس الأمن الدولي حول قرار بمعاقبة إيران من أجل إرسال رسالة قوية إليها من ناحية وتحقيق إنجاز دبلوماسي لإدارة الرئيس أوباما، التي يتم اتهامها من قبل بعضهم داخل الولايات المتحدة، بالضعف في التعامل مع الملف النووي الإيراني، من ناحية أخرى.

لكن المواقف الصينية التي صدرت خلال الفترة الأخيرة لا تكشف عن تحوّل جوهري في موقف بكين. حيث تتلخص هذه المواقف في ثلاثة عناصر: العنصر الأول هو الإصرار على أن الحوار هو الطريق الأفضل للتعامل مع ملف إيران النووي وأنها، أي الصين، ما زالت تعطي الأولوية لهذا الحوار. العنصر الثاني هو أنها مستعدة، مع ذلك، لمناقشة أي «أفكار جديدة» لمعالجة أزمة إيران النووية بما في ذلك التحرك من خلال مجلس الأمن الدولي، وهذا ما أشار إليه نائب وزير الخارجية الصيني، مؤخراً، بقوله «أخذنا علماً بأن الأطراف المعنيّين اقترحوا أفكاراً حول سُبل معالجة المسألة النووية الإيرانية، وقدموا عناصر منها إلى مجلس الأمن الدولي.. نحن مستعدون لمناقشة هذه الأفكار». العنصر الثالث هو أنه مع الموافقة على مناقشة عقاب إيران من خلال مجلس الأمن، فإن أي عقوبات يجب ألا تطول أو تلحق ضرراً بالروابط الاقتصادية الإيرانية مع دول العالم، في إشارة إلى العلاقات في مجال الطاقة مع الصين.

خلاصة هذا الموقف أن الصين أصبحت مستعدة لقبول قرار لمعاقبة إيران لكن بشرط ألا يضر بمصالحها الاقتصادية معها، ولكن هذا لا يحقق هدف واشنطن وحلفائها الغربيين الذين يريدون عقوبات قاسية، وأكثر المجالات التي يمكن أن تكون العقوبات فيها موجعة هو الطاقة التي لا تريد بكين الاقتراب منها. فكيف يمكن تصور الحل لهذه المعضلة؟

لقد وافقت الصين على التحرك من خلال مجلس الأمن ضد إيران بعد أن تغيّر موقف موسكو الذي كانت تتكئ عليه في السنوات الماضية، وحتى لا تبدو وكأنها غير معنيّة بقضية الأمن الدولي في الوقت الذي تعمل فيه على ترسيخ وضعها كقوة كبرى على الساحة الدولية، لكن المؤشرات كلها تؤكد أنها لن توافق على قرار ينطوي على عقوبات تضرّ بمصالحها الاقتصادية مع إيران أو تظهرها بمظهر الدولة التي تتخلّى عن حلفائها، لأن هذا سيؤثر بالسلب في روابطها في مناطق أخرى من العالم وخططها للتحوّل إلى قوة عظمى. ولذلك يتوقع المراقبون أن يكون القرار الضعيف الذي ينطوي على عقوبات غير قاسية هو ثمن موافقة الصين عليه في مجلس الأمن الدولي، وربما تجد الولايات المتحدة أن هذا هو الطريق الوحيد للحصول على الإجماع حول إيران في الأمم المتحدة، على أن يأتي العقاب الموجع والمؤلم من خلال مسار آخر خارج مجلس الأمن بالتعاون مع الدول الأوروبية المعنيّة التي تبدي استعداداً قوياً لهذا النوع من العقوبات.

أوباما يطلب من نظيره الصيني أن يكون سعر صرف اليوان "أكثر ملاءمة للسوق"

جدّد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الطلب من نظيره الصيني، هو جينتاو، أول من أمس، أن يكون سعر صرف العملة الصينية (اليوان) «أكثر ملاءمة للسوق»، بحسب ما أعلن البيت الأبيض بعد لقاء عقده الرئيسان. وصرّح جيف بادر، مستشار الرئاسة الأمريكية للشؤون الصينية، للصحفيين إثر هذا الاجتماع الذي سبق افتتاح «قمة الأمن النووي» في واشنطن أن أوباما «كرّر القول إنه من المهم أن تتجه الصين نحو سعر للصرف أكثر ملاءمة للسوق (لتأمين) نهوض (اقتصادي) دولي مدعوم ومتوازن». وتعتبر واشنطن أن تراجع سعر صرف «اليوان» مقابل الدولار يصبّ في مصلحة الصادرات الصينية في شكل غير عادل. في المقابل، لم يتطرق المتحدث باسم الوفد الرئاسي الصيني، ما زاتشو، أمام الصحفيين إلى موضوع سعر صرف العملة الصينية مكتفياً بالقول إن على الجانبين «أن يعالجا الخلافات الاقتصادية والتجارية عبر التشاور على قدم المساواة». وقال بادر إن أوباما دعا نظيره الصيني أيضاً إلى إزالة «الحواجز» التي تعوق دخول المصدّرين الأمريكيين إلى السوق الصينية. ولم يخض المستشار الأمريكي في التفاصيل، لكن الممثل الأمريكي للتجارة، رون كيرك، اتهم بكين في تقرير أخير بأنها فرضت قواعد جديدة لمصلحة الشركات الصينية. وأفاد هذا التقرير بأن بكين وافقت على تدبير جديد ينصّ على وجوب حصول مصنّعي المنتجات التكنولوجية على شهادات صينية ليتمكّنوا من المشاركة في مناقصات حكومية.

جينتاو: الصين متمسّكة بمسارها الخاص بشأن سعر صرف "اليوان"

أبلغ الرئيس الصيني، هو جينتاو، نظيره الأمريكي، باراك أوباما، أن بكين «ستتمسك بحزم» بمسارها الخاص لإصلاح سعر صرف «اليوان» بالتركيز على حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للصين. وذكرت «وكالة أنباء شينخوا» الصينية الرسمية، أمس، في تقرير أن هو أبلغ أوباما في أثناء اجتماع ثنائي في واشنطن يوم الإثنين الماضي أن رفع قيمة «اليوان» لن يؤدي إلى موازنة التجارة بين الصين وأمريكا أو يحل مشكلة البطالة في أمريكا. وأضافت الوكالة أن هو أبلغ الرئيس الأمريكي أيضاً أن الصين لا تسعى إلى فائض تجاري مع الولايات المتحدة.

الصين تتفوق على ألمانيا في إنتاج "طاقة الرياح"

قال «مجلس طاقة الرياح العالمي»، الذي يمثّل الشركات التي تقيم محطات «طاقة الرياح» وتديرها، إن الصين تخطّت ألمانيا، العام الماضي، كأكبر منتج لـ «طاقة الرياح» بعد الولايات المتحدة. وقال المجلس إن سعي الصين السريع إلى إقامة توربينات رياح زاد إجمالي إنتاجها للطاقة إلى ٢٥,٨ جيجاوات، مجتازة بفارق ضئيل ألمانيا التي تنتج ٢٥,٧٧ جيجاوات. وقال المجلس، يوم الإثنين الماضي، إنه يتوقع أن تتخطى الصين الولايات المتحدة وتتجاوز سقف بناء توربينات رياح تكفي لإنتاج ١٥٠ جيجاوات من الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠.

مصر تخطط لإلغاء دعم الطاقة للصناعة بنهاية عام ٢٠١١

قال وزير التجارة والصناعة المصري، رشيد محمد رشيد، أول من أمس، إن مصر تخطط لإلغاء دعم الطاقة لكل الصناعات بنهاية عام ٢٠١١، بعد إلغاء الدعم للصناعات كثيفة استهلاك الطاقة. وقال في مؤتمر صحفي «بحلول عام ٢٠١١ سيكون الدعم (للطاقة) صفراً لكل الصناعات». وأضاف أنه يقصد نهاية العام. وكانت مصر علقت خطة لخفض الدعم بعد «الأزمة الاقتصادية العالمية» عام ٢٠٠٨. وستبدأ الحكومة في زيادة الأسعار في يوليو المقبل للصناعات التي لا تعد كثيفة استهلاك الطاقة. وقال رشيد «نحن بصدد سحب دعم الطاقة، نعود إلى الخطة الأصلية التي وضعناها في عام ٢٠٠٧». وأضاف رشيد أن الصناعات كثيفة الاستهلاك مثل الإسمنت والحديد والصلب والأسمدة لم تعد تحصل على دعم في الطاقة.

قطر لن تسعى إلى خفض إنتاج الغاز لدعم أسعاره

استبعد وزير الطاقة والصناعة القطري، عبدالله بن حمد العطية، يوم الإثنين الماضي، أن تلجأ بلاده إلى خفض إنتاج الغاز لدعم أسعاره، وهي الفكرة التي تطالب بها الجزائر. وقال العطية رداً على سؤال حول إمكانية مناقشة تخفيض إنتاج الغاز خلال الاجتماع المقبل لـ «منتدى الغاز» في مدينة وهران الجزائرية في التاسع عشر من إبريل الحالي «القضية ليست قضية تخفيض إنتاج من عدمه».

هل يغير التقارب الصيني-الفنزويلي ملامح أسواق النفط العالمية؟

تشهد المرحلة الحالية تقارباً نفطياً بين الصين وفنزويلا الدولتين المهمتين على خريطة النفط والطاقة العالمية، ويتوقع أن يُحدث هذا التقارب تغيّرات كبيرة على أسواق النفط والطاقة العالمية.

تشهد الفترة الحالية احتداماً في المساعي الصينية لتنويع أسواق استيراد النفط ومصادر الطاقة الخاصة بها، بما يضمن لها إمدادات آمنة من مصادر الطاقة، للوفاء باحتياجات نموّها الاقتصادي المتسارع، وقد توصلت الصين خلال الأعوام القليلة الماضية إلى عدد من الاتفاقات مع عدد من الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم للحصول على جزء من صادراتها، مثل السعودية والكويت وقطر والإمارات وروسيا وتركمانستان وإيران. وفي هذا الإطار شهدت الفترة القصيرة الماضية تقارباً بين الصين وفنزويلاً في المجال النفطي، وهو التقارب الذي يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة إلى أسواق النفط العالمية، نظراً إلى أهمية الدور الذي تعلبه الدولتان على جانبي استهلاك النفط وإنتاجه، حيث تحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً بين أكبر مستهلكي النفط عالمياً بعد الولايات المتحدة، وتأتي فنزويلا في المرتبة الخامسة بين منتجي النفط على المستوى العالمي.

تقارب بين قوّتين

يتوقع أن يكون لهذا التقارب بين الصين وفنزويلا تأثير متزايد في أسواق النفط والطاقة العالمية في المستقبل، خاصة أن كلاً منهما مرشحة لزيادة نصيبها من أسواق النفط كل في الجانب الخاص به، فالصين مرشحة لزيادة حصتها من أسواق استهلاك النفط العالمية، فبالرغم من تراجع الطلب العالمي على النفط العام الماضي فإن الطلب الصيني قد زاد بنحو ٣,٩٪، ويتوقع أن يستمر في الزيادة خلال العام الجاري لينمو بمعدل ٥٪، وأن يواصل النمو طوال العقد الجاري بمعدل يبلغ نحو ٣,٣٪ سنوياً، ويتوقع أن تتحوّل الصين إلى أكبر مستهلك للنفط في العالم بنهاية العقد الحالي، لتصبح السوق النفطية الصينية نقطة جذب محورية لفنزويلا وغيرها من الدول المنتجة للنفط حول العالم. ويبدو أن التقارب النفطي بين الدولتين قد بدأ يؤتي ثماره، حيث ازدادت الصادرات النفطية الفنزويلية إلى الصين العام الماضي بنحو ٢١٪، وبلغت نحو ٤٦٠ ألف برميل يومياً، وتخطط فنزويلا لزيادة هذه الصادرات إلى نحو مليون برميل يومياً للاستفادة من الزيادة المتوقعة في الاستهلاك النفطي الصيني.

وعلى الجانب الآخر تقف فنزويلا في مرتبة متقدمة على خريطة إنتاج النفط العالمية، إذ إنها تمتلك نحو ٨,١٪ من احتياطيات النفط العالمية، باحتياطي يقدر بنحو ١٠٠ مليار برميل كسادس أكبر احتياطي عالمي، وقد تشهد الاحتياطيات النفطية لفنزويلا طفرة كبيرة خلال الفترة المقبلة، لتحتلّ المرتبة الأولى عالمياً في هذا الشأن، في حال صدقت تقديرات «المسح الجيولوجي الأمريكي» الذي أعلن، مؤخراً، أن هناك صوراً جيولوجية تظهر أن «حزام أورينوكو» النفطي الواقع في شرق فنزويلا يحتوي على احتياطي نفطي يقدر بنحو ٥١٣ مليار برميل، وهو ما سيرفع نصيب فنزويلا من احتياطيات النفط العالمية إلى نحو ٣٠٪، لتتفوق بذلك على السعودية التي تمتلك نحو ٢٢٪ من الاحتياطيات العالمية.

وقد تتمكّن فنزويلا في هذه الحالة من زيادة إنتاجها البالغ نحو ٣ ملايين برميل حالياً إلى مستويات ربما تفوق كلاً من السعودية وروسيا، ما قد يمكّنها من امتلاك زمام الأمور في أسواق إنتاج النفط العالمية، ويظهر دور تقاربها مع الصين في هذا الصدد، إذ يتوقع أن يكون للصين دور في تمكين فنزويلا من الاستفادة من احتياطياتها النفطية في «أورينوكو» من خلال اشتراك شركاتها النفطية في تطوير هذا الحزام النفطي. وتعني هذه المعطيات أن التقارب بين الصين وفنزويلا هو تقارب بين قوتين لديهما مستقبل واعد على خريطة النفط والطاقة العالمية، إذ إنهما مرشحتان لاحتلال المرتبتين الأوليين على صعيد استهلاك النفط العالمي وإنتاجه بنهاية العقد الجاري.

بكين

تقديرات صينية: التقلّب يلازم الاقتصاد العالمي عام ٢٠١٠

صرّح نائب محافظ «البنك المركزي» الصيني بأنه من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي العالمي خلال النصف الأول من هذا العام، وأنه يتوقع أن يتباطأ خلال النصف الثاني من العام نفسه، حيث ما زال اتجاه التعافي الاقتصادي هشّاً. وقال تشو مين، نائب محافظ «بنك الشعب الصيني المركزي»، وهو أيضاً مستشار خاص لمدير إدارة «صندوق النقد الدولي»، دومينيك ستراوس-كان، إنه برغم نمو الاقتصاديين الصيني والأمريكي بشكل كبير في الربع الأول، فإن ذلك يمثل «انتعاشاً ضعيفاً» من حيث استعادة الثقة، وليس الطلب والإنتاج في الاقتصاد الحقيقي. وأضاف قائلاً في «منتدى بوآو» الاقتصادي الآسيوي، إنه «بعد تعديل التضخم، وأسعار النقد الأجنبي، فإن الناتج الاقتصادي العالمي، على أفضل تقدير، يتوقع أن يعادل مستوى عام ٢٠٠٧». وأوضح أن المشكلات الناتجة عن «الأزمة المالية العالمية» لا تزال دون حل، مثل فقاعات الأصول المحتملة، وأزمة الديون في بعض الدول، ومن بينها دول متقدمة. وقال إن التعافي العالمي ما زال مرتبكاً أيضاً نتيجة زيادة الاحتكاكات التجارية، وحقيقة أن الدولار الأمريكي، العملة الاحتياطية الوحيدة في العالم، يستخدم أكثر وأكثر في المضاربة بهدف الربح، ما يشير إلى ضعف ثقة المستثمر به. وأضاف أن الخلل الهيكلي، بما فيه نمط التجارة غير المتوازن، تقع عليه مسؤولية التسبّب في «الأزمة المالية العالمية»، فيما تأخذ جهود إعادة التوازن شوطاً طويلاً. من ناحية أخرى، أعلنت الصين أنها ستراقب عن كثب اتجاه الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى. بحسب ما قاله محافظ «البنك المركزي»، تشو شياو تشوان، في مؤتمر صحفي في ختام «منتدى بوآو» الاقتصادي الآسيوي في هاينان الصينية الأحد الماضي، رداً على سؤال متعلق بالضغوط الأمريكية على بلاده، لإعادة تقويم العملة الصينية اليوان ارتفاعاً. وقال محافظ «البنك المركزي»، تشو شياو تشوان، إن الصين تعارض تسييس المسائل النقدية، وستعدل سياستها النقدية بما يتوافق مع تغيرات المؤشرات الاقتصادية وأصداء تطبيق السياسات ذات الصلة.

بيونج يانج

كوريا الشمالية تخطط لتعزيز ترسانتها النووية

ذكرت «**وكالة الأنباء المركزية**» الكورية الشمالية نقلاً عن المتحدث باسم وزارة الخارجية أمس الإثنين، أن كوريا الشمالية ستقوم بزيادة أسلحتها النووية وتحديثها «إذا استمرت التهديدات النووية ضدها». وأكد المتحدث أهمية قيام الولايات المتحدة بالتخلي عن سياساتها «العدوانية» ضد كوريا الشمالية واتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء الثقة المتبادلة بين الجانبين إذا رغبت واشنطن فعلاً في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت قد أوضحت، مؤخراً، أنها لن تستخدم أسلحتها النووية ضد الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية وتلتزم ما تنص عليه معاهدة حظر الانتشار النووي باستثناء كوريا الشمالية وإيران. أتت هذه التصريحات الكورية الشمالية بعد تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، الأسبوع الماضي، التي أوضحت فيها أن كوريا الشمالية تملك ست قنابل نووية. أدلت كلينتون بهذه التصريحات في محاضرة حول عدم الانتشار النووي قدمتها في إحدى الجامعات في كنتاكي. وأوضحت أن هناك دولاً تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية. وتعتبر هذه التصريحات أكثر تفصيلاً عن تلك التي أدلت بها في أواخر مارس الماضي عندما قالت إن لدى كوريا الشمالية أسلحة نووية عكس إيران التي لم تملك أسلحة نووية. من جهة أخرى، قال روبرت إنهورن، المستشار الخاص في وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون مكافحة انتشار الأسلحة النووية والسيطرة على الأسلحة يوم السبت الماضي، إن كوريا الشمالية تملك سلاحاً نووياً، وهي تصريحات شبيهة بالتي أدلت بها «كلينتون». يُشار إلى أن إنهورن مسؤول عن إعداد التقارير النووية التي تصدرها مجلة «بوستر» للأسلحة النووية. في جانب آخر رفضت كوريا الجنوبية، أمس، إعلان كوريا الشمالية أنها سوف تجمد بعض المنشآت الكورية الجنوبية في منتجع جبل كومكانج وتستعين بشريك جديد لتشغيل السياحة إلى المنتجع، في استياء على ما يبدو من رفض سيئول استئناف برامج السياحة المربحة عبر الحدود إلى المنتجع.

«محلل»: العالم لم يشهد بعد ما يمكن أن نطلق عليه "قرن التفوّق الآسيوي"

يجب عدم التقليل من أهمية النجاح الاقتصادي الكبير الذي حققته دول آسيوية، خصوصاً أن هذه الدول نجحت في مواجهة «الأزمة المالية العالمية» في الوقت الذي فشلت فيه الولايات المتحدة والقارة الأوروبية في مواجهة تداعياتها. ولكن من السابق لأوانه الادّعاء أن القرن الحادي والعشرين هو قرن التفوّق الآسيوي.

في هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادي الفرنسي، جاي سورمان، إن المناطق الساحلية لكوريا الجنوبية واليابان وفيتنام وشرق الصين شهدت نهضة اقتصادية وثقافية غير مسبوقة، إلا أن معظم مناطق وسط الصين وغربها، على سبيل المثال، لا تزال تعاني انتشار الفقر. ويقول أيضاً إن الهند وإندونيسيا تتبعان لعالم آخر تماماً ثقافياً واقتصادياً، ويعتقد أن القارة الآسيوية تفتقر إلى الانسجام السياسي أيضاً، إذ إن أجزاء منها تنتهج الديمقراطية نظاماً للحكم، في ما تخضع أجزاء أخرى منها للقهر والتسلّط، على حدّ وصفه.

ويقول سورمان إن القارة الآسيوية تفتقر إلى وجود نظام اقتصادي محدّد أيضاً. فرأسمالية الدولة كنظام اقتصادي سائد في الصين تختلف تماماً عن النظام الرأسمالي المتّبع في اليابان وكوريا الجنوبية. إضافة إلى ذلك، اقتصاد الصين لا يزال حسب اعتقاد سورمان اقتصاداً زراعياً يغلب عليه نشاط الأعمال التجارية الخاصة وقطاع الخدمات.

تفتقر آسيا أيضاً إلى وجود مركز للقرار ومؤسسات للتنسيق على غرار «حلف شمال الأطلسي» (الناتو) أو الاتحاد الأوروبي. ويقول إن وجود مثل هذه المؤسسات أمر مهم في ظل استمرار النزاعات في بعض أجزاء القارة، خصوصاً في مناطق جنوب آسيا، فضلاً عن نزاعات تلوح في الأفق في مناطق أخرى، مثل منطقة بحر الصين الجنوبي.

يعتقد سورمان أيضاً أن مخاطر اتساع دائرة النزاع ستزداد في حال انسحاب «الناتو» من أفغانستان، وهو أمر سينعكس سلباً على حركة التجارة والدينامية الاقتصادية التي تتمتع بها القارة الآسيوية. وبصورة عامة يعتقد الكاتب والاقتصادي الفرنسي أنه من الصعب الحديث حالياً عن تفوق اقتصادي آسيوي في الوقت الذي يعتمد فيه أمن القارة الآسيوية على قوة أمنية غير آسيوية.

ثمة نقطة ضعف أخرى تكمن، كما يقول سورمان، في سجل القارة الآسيوية في مجال الابتكار، وهو عامل جوهري في استمرارية النجاح الاقتصادي. ويقول في هذا الجانب إن المنتجات المتطورة التي تصنّعها الصين حالياً وتصدّرها، مثل الهواتف الجوّالة، هي في الأصل ابتكارات ظهرت في الغرب، لكنه أشار إلى أن مستوى الابتكار أفضل حالاً في كوريا الجنوبية واليابان منه في الصين، على الرغم من أنهما لا يزالان يركّزان في الأصل على تحسين منتجات هي في الأصل ابتكارات غربية. ويعتقد سورمان أن القصور الآسيوي في مجال الابتكار يتعلّق بالجانب التعليمي، ويشير في هذا السياق إلى أن الطلاب الآسيويين يفضلون الدراسة في الجامعات الأمريكية والأوروبية عندما تتوافر الفرصة، ويفضّلون كذلك البقاء في هذه البلدان بعد انتهاء الدراسة بدليل أن ٨٠٪ من الطلاب الصينيين الذين يتوجّهون إلى الولايات المتحدة لا يعودون إلى بلدهم.

يقول الكاتب إن أوجه القصور في التجربة الآسيوية لا تعني بالضرورة ضمان استمرار تفوّق الغرب. فعلى الرغم من هيمنة القيم الثقافية الغربية والإنتاج الترفيهي والإبداعي والتفوق العسكري والاقتصادي للغرب فإنه لا يوجد نظام اقتصادي مستقل ومنعزل عن العالم في هذا العصر، وهذا الوضع يؤكد، حسب وجهة نظره، أن اقتصادات العالم باتت أكثر تفاعلاً وتأثراً بعضها ببعض، لذا فإن الاقتصاد الآسيوي عندما يشهد نمواً، فإن ذلك لا يعني أن الغرب أصبح فقيراً.

ويخلص مقال سورمان إلى أن العالم لم يشهد بعد ما يمكن أن نطلق عليه «قرن التفوّق الآسيوي»، بل هناك «قرن عالمي» لم يستطع العالم فهم جميع جوانبه وتداعياته.

المحللون يفنّدون خمس مغالطات شائعة حول الاقتصاد الصيني

ليس صحيحاً أن الاقتصاد الصيني سيزيح الاقتصاد الأمريكي عن المركز الأول من قائمة الاقتصادات العالمية، كما أن احتياطيات الصين الضخمة من سندات الخزانة الأمريكية لا تعني ضعف الموقف التفاوضي الأمريكي. وإذا كان رفع قيمة اليوان خطوة مهمة لخفض العجز التجاري الأمريكي فإنها تحتاج إلى سياسات تكميلية أخرى.

يعتقد المحلل الاقتصادي آرثر كروبر أن الاقتصاد الصيني حقق نمواً فلكياً خلال العقود الثلاثة الماضية، وضع الصين على رأس قائمة الدول المصدرة في العالم. وأوضح في مقال نشرته صحيفة «**واشنطن بوست**» (١١ إبريل الجاري) أن السرعة التي حدثت بها هذه الطفرة أفرزت العديد من المغالطات التالية حول التحدّيات والفرص التي تمثّلها الصين بالنسبة إلى الولايات المتحدة والعالم:

*** أولاً: إن الصين سرعان ما ستتجاوز الولايات المتحدة كأقوى اقتصاد عالمي**

كشف الاستطلاع الذي أجراه مركز «بيو» للأبحاث أن ٤٤٪ من الأمريكيين يعتقدون أن الصين هي القوة الاقتصادية العالمية الأولى، مقابل ٢٧٪ يرون أن الولايات المتحدة تحتلّ المقدمة. هذا المفهوم يتناقض مع الحقائق، حيث من المتوقع أن ينتج الاقتصاد الصيني سلعاً وخدمات بقيمة ٥ مليارات دولار، وهو رقم يضعها قبل اليابان، ولكنه لا يمثّل سوى ثلث الاقتصاد الأمريكي الذي يصل حجمه إلى ١٤ مليار دولار. كما أن الرقم الصيني أقل بكثير من مثيله لدى الاتحاد الأوروبي.

*** ثانياً: إن الاحتياطيات الصينية الضخمة، ممثلة في سندات الخزانة الأمريكية، تجعل الولايات المتحدة الجانب الأضعف في أي مفاوضات اقتصادية**

تصل قيمة تلك الاحتياطيات إلى نحو تريليون دولار أمريكي، ولكنها ليست مثل القروض العادية التي تقدّمها البنوك للشركات. فهي لا تعدو سوى ودائع مأمونة سائلة وبمعدلات فائدة منخفضة. ولا تملك الصين حق السؤال حول كيفية إدارة تلك الودائع. ويحقّ للصين سحب تلك الودائع وتصديرها إلى دول أخرى، ولكن حجم الودائع أكبر من أن يتحمله أي «مصرف» في العالم.

*** ثالثاً: إن رفع قيمة اليوان هو أهم خطوة يمكن أن تتخذها الصين لخفض فائضها التجاري**

بعض الشركات والسياسيين الأمريكيين يشتكون أن ثبات سعر صرف اليوان مقابل الدولار يجعل السلع الصينية أرخص ثمناً في الأسواق العالمية، وهو ما يؤدّي إلى وجود فائض تجاري على حساب شركائها التجاريين.

*** رابعاً: إن تعطش الصين للموارد الطبيعية يستنزف الاحتياطي العالمي ويكرّس ظاهرة الاحتباس الحراري**

صحيح أن الصين تعتبر اليوم أكبر منتج لثاني أكسيد الكربون وغازات الصوب الزراعية التي تسهم في ارتفاع درجة حرارة الأرض، وصحيح أيضاً أنها تستهلك طاقة أكثر من دول أخرى (بما فيها الولايات المتحدة) لزيادة إجمالي ناتجها المحلي، ولكن على مستوى الفرد يظل استهلاك الصين للموارد أقل من مثيله لدى الدول الغنية. فبرغم الزيادة الكبيرة في عدد السيارات المستخدمة، على سبيل المثال، تستهلك الصين نحو ٨ ملايين برميل من النفط يومياً، في حين تستهلك الولايات المتحدة نحو ٢٠ مليون برميل يومياً.

*** خامساً: إن نمو الاقتصاد الصيني سببه الرئيسي هو الاستغلال السيّئ للأيدي العاملة الرخيصة**

عندما تبدأ الاقتصادات النامية في النمو بمعدلات سريعة تبدأ الدول الغنية في اتهامها بـ «التحايل» عن طريق تعمد الإبقاء على مستويات الأجور وأسعار الصرف منخفضة، ولكنه الأمر ليس كذلك. فهي مرحلة طبيعية من التنمية سرعان ما تنتهي، وهذا هو ما سيحدث في الصين. فالصين نمت بالطريقة نفسها التي نمت بها بقية الدول الأخرى -مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان- التي نعتبرها ناضجة.

بسبب المصالح الاقتصادية والجيوبوليتيكية: "نيويورك بوست" تحذّر من الاعتماد على الصين وروسيا في الملف الإيراني

يعتقد محللون أن من الخطأ التعويل على موافقة موسكو أو بكين على توقيع عقوبات ضد إيران بسبب برنامجها النووي، وأن من الأفضل بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية أن تعمد إلى فرض عقوبات منفردة مؤثرة أو أن تبحث عن مخرج جديد كلياً، مثل إعادة طرح فكرة الضربة العسكرية أو قلب النظام الإيراني تدريجياً.

ذكرت صحيفة «**نيويورك بوست**» أن الإدارة الأمريكية تردّد أنها نجحت في الحصول على دعم الصين وروسيا لفرض «عقوبات مشددة» على إيران بسبب برنامجها النووي. كما صرّحت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، بأن الولايات المتحدة والصين «متفقتان» على العقوبات.

ويخشى المحللان السياسيان ألكسندر بينارد وبول ليف عدم وجود سند من الواقع أو الخبرة يدعم تلك التصريحات المتفائلة. ففي الأسبوع الماضي فقط قامت الحكومة الصينية، التي من المفترض وجود تباين في وجهات النظر بينها وبين الحكومة الأمريكية في ما يتعلق بالعقوبات ضد إيران، باستقبال وفد من كبار المفاوضين النوويين الإيرانيين. وقبل المحادثات أعلنت بكين أن الحل الدبلوماسي هو أفضل وسيلة لتسوية الأزمة. وبعد انتهاء المحادثات صرّح الوفد الإيراني بـ «أننا اتفقنا على أن العقوبات أداة فقدت فاعليتها».

وهذا يعني، من وجهة نظر المحللين، أن الرسالة التي تبعث بها الصين إلى إيران مختلفة تماماً عن الرسالة التي تقول الإدارة الأمريكية إنها تسلّمتها من بكين. التحليل الدقيق للتصريحات الصادرة عن بكين يؤكد أن الولايات المتحدة والصين «أبعد ما تكونان» عن الاتفاق على العقوبات ضد إيران. فموافقة الصين تقتصر على «الحديث حول العقوبات» من دون توقيعها. وحتى هذه اللفتة لم تصدر إلا بعد أن أعربت الولايات المتحدة عن استعدادها للتنازل عن بنود أساسية عديدة مثل فرض قيود على استفادة إيران من الخدمات المصرفية العالمية ومنع الطائرات والسفن الإيرانية من دخول المجالين الجوي والبحري الدوليين.

وأضاف الباحثان، في مقالهما بتاريخ ١٠ إبريل الجاري، أن الأمر نفسه حدث مع روسيا. ففي اليوم نفسه الذي وصلت فيه كلينتون إلى موسكو من أجل ممارسة ضغوطها لفرض عقوبات دولية ضد طهران ألقت الحكومة الروسية بقنبلتها عندما أعلنت أنها ستستأنف أعمال البناء في «مفاعل بوشهر» النووي. التوقيت الذي جاء فيه هذا التصريح لم يأت مصادفة، فالرسالة الروسية الأكيدة هي أن بمقدور الحكومة الإيرانية أن تعتمد على حماية روسيا ودعمها الطموحات النووية الإيرانية بغضّ النظر عن أي ضغوط أمريكية.

ويرى الكاتبان أن أياً من الموقفين يجب ألا يمثّل مفاجأة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، حيث سبق لروسيا والصين أن لعبتا الدور نفسه المعرقل في أثناء محاولات كوريا الشمالية امتلاك السلاح النووي. والحقيقة هي أن كلتا الدولتين لا تعتبران امتلاك إيران أسلحة نووية تهديداً خطراً كما تعتبره واشنطن. والأسوأ أنهما تعتبران إيران المعادية لأمريكا والمسلحة بأسلحة نووية فرصة استراتيجية بالنسبة إليهما من حيث معادلة النفوذ الأمريكي المتزايد في الشرق الأوسط. ولا ننسى أن كلتا الدولتين لديهما استثمارات ضخمة في إيران لا تريدان تعريضها للخطر. فالصين، على سبيل المثال، ضخّت مؤخراً استثمارات بقيمة ١٢٠ مليار دولار في قطاع الطاقة الإيراني. وهذا يعني أن من المستبعد أن توافق روسيا والصين على «العقوبات المشددة» قريباً.

فما الخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة إذاً؟ يقول المحللان إن واشنطن أمام خيارين لا ثالث لهما:

* أن تفرض عقوبات أمريكية مؤثّرة خارج نطاق مجلس الأمن ودون الحاجة إلى موافقة الصين أو روسيا.
* أن تجرب سياسة جديدة مختلفة تماماً، مثل توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية أو وضع خطة ما لقلب النظام الإيراني تدريجياً.

السعودية وفيتنام تبحثان صفقات لزراعة الأرز وتكرير النفط

ستوقّع فيتنام اتفاقاً مع السعودية لتشجيع «أرامكو» السعودية على الاستثمار في مصفاتي تكرير من المقرر بناؤهما في البلد الواقع بمنطقة جنوب شرق آسيا، كما رحّبت باهتمام الشركات السعودية بالاستثمار في زراعة الأرز هناك. وشأنها شأن سائر دول الخليج العربية التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية، كثّفت الشركات الخاصة السعودية جهودها على مدى العامين الأخيرين -وبمباركة حكوماتها- لشراء الأراضي أو استئجارها في دول نامية لضمان توافر الإمدادات بعد طفرة أسعار السلع الأولية في عام ٢٠٠٨. والمملكة من أكبر خمسة بلدان مستوردة للأرز في العالم وفيتنام هي ثاني أكبر بلد مصدر للأرز في العالم. وبدأ الرئيس الفيتنامي، نجوين منه تريت، أول من أمس، زيارة نادرة للسعودية يرافقه فيها مسؤولون من شركتي النفط الحكوميتين «بتروفيتنام» و«بتروليمكس». وقبل اجتماعه مع الملك عبدالله، ومع مسؤولين في «أرامكو»، التقى تريت رجال أعمال سعوديين طالبوا بلوائح استثمارية مرنة وبإمكانية الاستثمار في الأراضي الزراعية في فيتنام واستقدام العمالة الفيتنامية إلى المملكة. وقال محمد الراجحي، عضو مجلس الغرف السعودية خلال الاجتماع، إن هناك رغبة أكيدة في الاستثمار في زراعة الأرز في فيتنام. ووافقه تريت في الرأي. وقال الرئيس الفيتنامي «كل مقترحاتكم ستنفذ على الفور، في الحقيقة سنقدم ما تطلبون وزيادة». وقال إنه يتطلع إلى جذب رأس المال السعودي إلى قطاعات الزراعة والنفط والصناعة في فيتنام.

عجز في الميزان التجاري الصيني في مارس الماضي للمرة الأولى منذ ست سنوات

أعلنت الصين، أول من أمس، أنها سجّلت في مارس الماضي عجزاً في ميزانها التجاري بقيمة ٧,٢ مليار دولار للمرة الأولى منذ ست سنوات، لكن يتوقع ألا يستمر سوى لفترة قصيرة. وهذا العجز في الميزان التجاري هو الأول لفترة شهر منذ إبريل ٢٠٠٤، على ما ذكرت «وكالة أنباء الصين» الجديدة نقلاً عن السلطات الجمركية. ووصل حجم الصادرات الصينية في مارس ٢٠١٠ إلى ١١٢,١ مليار دولار، أي بزيادة ٢٤,٣٪ عن الشهر ذاته من عام ٢٠٠٩، فيما ارتفعت الواردات بنسبة ٦٦٪ قياساً إلى شهر مارس ٢٠٠٩، لتبلغ قيمتها ١١٩,٣ مليار دولار. ويأتي إعلان العجز بعد أن سجلت الصين، الشهر الماضي، فائضاً تجارياً بقيمة ٧,٦١ مليار دولار في فبراير الماضي، الشهر الذي سجل عودة نمو الصادرات. وكان وزير التجارة، تشين دميمنج، حذر منذ الشهر الماضي من احتمال تسجيل عجز تجاري في مارس في هذا البلد الذي يعتمد اقتصاده إلى حد كبير على التصدير. لكنه أشار إلى أن هذا العجز سيكون لفترة قصيرة، بحسب ما نقلت عنه «وكالة الصين الجديدة» يوم الجمعة الماضي، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن عودة الصادرات إلى مستوياتها ما قبل «الأزمة المالية» قد تستغرق ثلاث سنوات. وقال مارك وليامز، المتخصص في شؤون الصين في «كابيتال إيكونوميكس»: «إن الهدوء لن يدوم طويلاً»، مضيفاً «أن الفائض الصيني سيعاود الظهور بسرعة. والواقع أن الفائض الأهم وهو المتعلق (بالميزان التجاري) مع الولايات المتحدة، يتجه مجدداً نحو الارتفاع وليس بعيداً عن تسجيل مستوى قياسي».

أي تأثير في قيمة "اليوان"؟

وقد نشرت هذه الأرقام في وقت تلحّ فيه واشنطن على بكين لرفع قيمة عملتها اليوان المرتبط بالدولار منذ صيف ٢٠٠٨، معتبرة أن تخفيضها الذي ندّد به أيضاً «صندوق النقد الدولي» يدعم الصادرات الصينية. غير أن الصين تدافع عن سياستها النقدية مؤكدة أنها ضرورية لاستمرار الصناعات الصينية والحفاظ على نمو التوظيف، وهي حجج يدعمها العجز التجاري المسجل في مارس الماضي. واعتبر براين جاكسون، المحلل في «رويال بنك أوف كندا» أن «هذه النتيجة ستستخدم كدليل وذريعة من قبل المعارضين لرفع قيمة العملة الصينية والذين يدعمون (فكرة) أن التدفق التجاري سيصحّح بمعزل عن أسعار الصرف». لكنه يرى أن الصين قد توافق على زيادة قيمة اليوان «ليس لتهدئة الضغوط الدولية، بل لأن ذلك يصبّ في مصلحتها على الصعيد الداخلي بغية مواجهة ضغوط التضخم». وكان المحللون في «مورجان ستانلي» يتوقعون هذا العجز لكن «بشكل مؤقت». واعتبروا في مذكرة أخيرة «أن أي انحراف كبير بين الصادرات والواردات لا يدوم طويلاً على الإطلاق». ورأى جاكسون أن العجز يفسر بأسباب موسمية، إذ إن الصادرات الصينية تميل إلى الانخفاض في بداية السنة بعد أن تسجل ارتفاعاً في الفصل السابق بسبب الطلب الأمريكي. وكانت الصادرات التي تعتبر قطاعاً حيوياً في الاقتصاد الصيني، تأثرت مباشرة بـ «الأزمة العالمية»، ما حمل بكين على تركيز اهتمامها على الطلب الداخلي. لكن هذا البلد الذي كان أقل تأثراً من الاقتصادات الكبرى الأخرى بالتباطؤ العالمي ولا سيّما بفضل خطة إنعاش واسعة ضخمة، شهد وارداته ترتفع بسرعة أكبر من صادراته.

محللون يطالبون الصين بالانخراط في النظام العالمي الجديد

يرى محللون أن الصين ما زالت تعيش بعقلية القرن التاسع عشر التي لا تعترف إلا بالسيادة الوطنية، وهو وضع لا يتناسب مع المكانة التي وصلت إليها الصين، باعتبارها صاحبة ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم.

يعتقد جيمي متزل، المحلل السياسي في مجلّة (Project Syndicate) أن رغبة الصين في الانضمام إلى أي مفاوضات حول توقيع عقوبات محتملة ضد إيران، وحرص الرئيس الصيني، هو جنتاو، على حضور «مؤتمر الأمن النووي» المقرّر عقده في واشنطن، خلال الشهر الحالي، هما أهم مؤشرين إلى رغبة بكين في تحمّل المزيد من الأعباء والمسؤوليات الخاصة بإدارة الشؤون الدولية. ولكن المشاركة في المفاوضات وحضور القمم الدولية ليسا كافيين. ومع وضع المكانة المتنامية التي تحظى بها الصين اليوم في الحسبان يتعيّن على بكين أن تعلن نيّاتها الحسنة كقائدة دولية مسؤولة وإلا انهار النظام الذي مكّنها من أن تتحوّل إلى معجزة.

وأوضح الكاتب أن الصين ظهرت على المسرح الدولي أسرع مما توقّع المراقبون، بل ربما أكثر مما توقّعه القادة الصينيون أنفسهم قبل عقد من الزمان. فالنمو الاقتصادي السريع للاقتصاد الصيني، في مقابل المشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، إضافة إلى أزمة الدّيون الفلكيّة التي تفاقم «الأزمة المالية العالمية»، ترك بصمة واضحة غيّرت وجه الحقائق المكرّسة عن القوى الدولية، بل غيّرت المفاهيم المتعلّقة بتلك الحقائق أيضاً. ومن الواضح أن نفوذ الصين الحالي على الساحة الدولية يفوق رغبتها أو قدرتها بدرجة كبيرة.

هذا التباين بين القوة من ناحية والرغبة أو القدرة من ناحية أخرى يضع الصين في موقف صعب في ما يتعلّق بـ «النظام العالمي الجديد»، أي مجموعة الضوابط والقواعد التي أرستها الولايات المتحدة والدول الكبرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتحقيق السيادة الوطنية في إطار شبكة أو منظومة من التشريعات والقوانين المتشابكة والالتزامات الدولية والحقوق الأساسية. وقد استفادت الصين من هذا النظام استفادة كبرى، ولم يكن نجمها الاقتصادي ليصعد لولا نظام التجارة الحرّة الذي أرسته الدول بقيادة الولايات المتحدة ولولا نظام العولمة، ولما أمكنها دخول الأسواق الأمريكية والاستفادة من خطوط الملاحة الدولية التي تحرسها البحرية الأمريكية. ولكن الذلّ الذي ذاقه الصينيون على يد قوى الاستعمار الأوروبي جعل قادتهم من أشد الناس حساسية عندما يتعلّق الأمر بالسيادة الوطنية والحقوق القومية.

وأضاف الكاتب أن قادة الصين لا يأتون إلى مناصبهم بالانتخاب الشعبي المباشر، كما في الأنظمة الغربية المتقدّمة، ولكنهم يستمدّون شرعيتهم من مصدرين أساسيين بالدرجة الأولى: علاقتهم بالثورة الصينية، وقدرتهم على تحقيق الأمن القومي والنمو الاقتصادي. فبرغم تورّط ماوتسي تونج في مقتل الملايين دون داعٍ، فإن النظام الصيني الحالي يرى أن مسؤوليته عن المذبحة لا تزيد على ٣٠٪. وما زالت صورة الرجل تزيّن «ميدان السماء» لأن شرعية النظام تتوقف على الحفاظ على السيادة الوطنية التي جسّدها ماوتسي تونج.

ويعدّ الاقتصاد أساساً آخر لشرعية النظام الصيني الذي يتعيّن عليه زيادة النمو الاقتصادي من دون الالتفات إلى أي شيء حتى لو كان هذا الشيء هو نظام العملات العالمية وحظر الانتشار النووي.

هذه الثنائية تضع الصين في موقف صعب بعد أن أصبحت ثانية أكبر قوة اقتصادية في العالم. وإذا رفضت الصين، بدعوى السيادة الوطنية، الانخراط في النظام العالمي فمعنى هذا ببساطة انهيار هذا النظام من أساسه. فهي ترفض، على سبيل المثال، الانضمام إلى الجهود الدولية الرّامية إلى الضغط على إيران وكوريا الشمالية للتخلّي عن برامجهما النووية، ما يعني إمكانية انهيار نظام حظر الانتشار النووي. كما أن تقاربها مع الدول التي تنتهك حقوق الإنسان بدرجة كبيرة، مثل كوريا الشمالية وبورما، ينسف القانون الدولي لحماية حقوق الإنسان.

اليونان قد لا تنجو من الإفلاس

تسير أزمة المديونية اليونانية في طريق اللاعودة، ومع تلاشي آثار خطة الحفز الاقتصادي، لأسباب أهمها عناد ألمانيا، فقد رفع المستثمرون أسعار الفائدة على سندات الحكومة اليونانية إلى مستويات عالية جداً، ما يعني ارتفاع خدمة الدَّين لحكومة أثينا. وقال الاقتصادي الأمريكي، بول كروجمان، الحائز «جائزة نوبل للاقتصاد»، في مقال نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»: «إن هذه الأسباب ستجعل اليونان تغوص بصورة أعمق في الديون، ومن هنا لا يمكن تصور طريقة تستطيع بها أثينا الهروب من إفلاس حتمي». ويقول كروجمان إن ما يحدث لليونان هو درس يجب أن يتعلم منه الجميع، فهي تدفع حالياً ثمن اللامسؤولية المالية التي مارستها في السابق، لكن هذا ليس القصة كلّها، فالمأساة كشفت عن خطورة شديدة تمثلها سياسة خفض القيمة النقدية. ومن المؤمل أن يتعلم صانعو السياسة الأمريكيون منها بصورة جدية. ويضيف كروجمان أن أزمة اليونان لا تتمثل في تعاظم المديونية فقط، فديون أثينا تمثل ١١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فهي في واقع الأمر مرتفعة، لكن دولاً أخرى تعاملت مع هذا المستوى من الديون من دون أن تتعرض لأزمة. فمثلاً، في عام ١٩٤٦ بعد خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية وصلت المديونية الاتحادية إلى ١٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لكن المستثمرين لم يشعروا بالقلق بسبب وجود الثقة. وقد كانت تلك الثقة في محلها، فقد استطاعت الولايات المتحدة في العقد التالي أن تخفض نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو النصف.

رسوم أمريكية ضخمة على أنابيب الصلب الصينيّة

حدّدت الولايات المتحدة، أول من أمس، رسوماً نهائية مضادة للإغراق تتراوح بين ٣٠٪ و٩٩٪ على أكثر من مليار دولار من أنابيب الصلب المصنوعة في الصين، في واحدة من قضايا تجارية عدّة، أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين. وجاء هذا الإعلان قبل أيام فقط من زيارة الرئيس الصيني، هو جينتاو، لواشنطن لحضور قمة للأمن النووي. ولكن البرنامج الزمني التشريعي الأمريكي لمعالجة القضايا التجارية التي تسبب توتراً هو الدافع وراء هذا التوقيت. وفي سياق متصل، قالت متحدثة باسم السيناتور هاري ريد، زعيم الأغلبية في «مجلس الشيوخ» الأمريكي، إن المجلس قد يقترع بحلول نهاية مايو المقبل على تشريع يستحث الصين على رفع قيمة عملتها.

بنوك التنمية تكثّف حربها ضد الفساد

صعّد «البنك الدولي» وبنوك التنمية الأخرى، أول من أمس، جهود اجتثاث الاستخدام الفاسد لأموال المساعدات، وقالت إن الشركات والأفراد الذين يدرجون ضمن قائمة سوداء لمؤسسة واحدة لن يكونوا محل ترحيب على الإطلاق. وستمنع التدابير التي اتفق عليها في لوكسمبورج أي شركة يجد أحد بنوك التنمية أنها تستخدم وسائل فاسدة من الحصول على عقود من بنك آخر، وهو الأمر الممكن في إطار الممارسات الحالية. وتشمل هذه البنوك «البنك الأوروبي للتعمير والتنمية»، و«البنك الدولي»، و«بنك التنمية الآسيوي»، و«بنك التنمية الإفريقي». ومن الصعب تقدير حجم الأموال التي تفقد بسبب الاحتيال والفساد في المشروعات التي تموّلها هذه البنوك، فمنذ فضيحة «إنرون»، التي فجّرت عام ٢٠٠١، و«الأزمة المالية العالمية»، التي بلغت ذروتها عام ٢٠٠٨، والحكومات والمؤسسات تشدّد القواعد التي تعمل بموجبها الشركات المالية الكبرى، لمحاولة ضمان أن إجراءاتها مفتوحة وتُراقَب بشكل أكثر سهولة.

عيب في سيارات "جنرال موتورز"

تحقّق السلطات الأمريكية في عيب محتمل بمكابح سيارات من إنتاج شركة «جنرال موتورز»، وهي عملاق مصنّعي السيارات في الولايات المتحدة. وقدرت «الهيئة الوطنية لسلامة المرور على الطرق» أن عدد السيارات التي يشملها الخلل هو ستة ملايين من الشاحنات والسيارات الرياضية ذات الدفع الرباعي المبيعة، وهي أنواع أنتجت بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣. يشار إلى أن «جنرال موتورز» قررت نهاية الشهر الماضي سحب خمسة آلاف سيارة وشاحنة بسبب عيب فني قد يؤدي إلى اشتعال النيران في المحركات.

البرازيل تنضمّ إلى الدول المطالبة بمرونة "اليوان" الصيني

انضمّت البرازيل إلى مطالبي الصين بتطبيق سياسة نقدية مرنة إزاء تقويم عملتها الوطنية (اليوان). واعتبر وزير المالية البرازيلي، جيدو مانتيجا، أن اتّباع بكين سياسة نقدية مرنة «سيكون مفيداً جداً للاقتصاد العالمي». وتأتي تصريحات المسؤول البرازيلي قبل أسبوع من «قمة بريك»، التي تضم إضافة إلى البرازيل كلاً من الصين وروسيا والهند، وتستضيفها العاصمة البرازيلية برازيليا.

بكين

الصين ترحّب بخطوة تخفيض الأسلحة النووية الأمريكية

رحّبت الصين بالاستراتيجية النووية الأمريكية الجديدة، وأشارت إلى أن الخفض المستمر للترسانات النووية الأمريكية مهم لنزع السلاح الدولي والسلام العالمي. وكانت الولايات المتحدة قد أصدرت نشرة استعراض الوضع النووي، يوم الثلاثاء الماضي، تعهّدت فيها بنبذ استخدام الأسلحة النووية ضد الدول التي ليس لديها أسلحة نووية، والتي تذعن لمعاهدة منع الانتشار النووي. وقالت المتحدّثة باسم وزارة الخارجية الصينية، جيانج يوي، خلال مؤتمر صحفي: «إن نشرة استعراض الوضع النووي الأمريكية، قد اجتذبت اهتماماً واسعاً من المجتمع الدولي. وقد لاحظنا بعض التعبيرات الجديدة للسياسة النووية الأمريكية في النشرة». يذكر أنه جاء في النشرة المذكورة، التي تتكوّن من خمسين صفحة، أن الولايات المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدّد باستخدامها ضد الدول التي ليس لديها أسلحة نووية، والتي تعدّ طرفاً في معاهدة منع الانتشار النووي وتذعن لتعهّدات منع الانتشار النووي. ولكن إدارة أوباما لم تقدّم ضماناً بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، كما طلب بعض التقدّميين، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المسؤولين في وزارتي «الدفاع» و«الخارجية» الأمريكيتين، يشعرون بالقلق من أن مثل هذا الإعلان سوف يثير أعصاب الحلفاء الذين تحميهم «المظلة النووية الأمريكية». وقالت جيانج: «إنه لأمر بالغ الأهميّة بالنسبة إلى تحقيق نزع سلاح كامل وتام وسلام عالمي واستقرار عالمي، أن تواصل الولايات المتحدة كواحدة من الدول، التي لديها ترسانات سلاح نووية، إجراء تخفيضات شديدة في ترسانتها، بطريقة لا يمكن النكوص عنها وزيادة تقليل دور الأسلحة النووية في منظور وسائل حفظ الأمن القومي الأمريكي». كذلك أكدت جيانج أيضاً مجدّداً موقف الصين حول الأسلحة النووية، قائلة إن الصين تحتفظ باستراتيجية نووية للدفاع عن النفس وتؤيّد باستمرار الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية.

الصين تعلن النقاط الرئيسية لأعمال عام ٢٠١٠

أعلنت «وزارة المالية» الصينية يوم الجمعة الماضي النقاط الرئيسية لبرنامج أعمالها لعام ٢٠١٠، التي تشمل ما يلي:

أولاً – توسيع الطلب المحلي، ودفع النمو الاقتصادي المستقر والسريع نسبياً، بما في ذلك دعم إيرادات سكان المدن والأرياف، ورفعها، وتوسيع نطاق حاجاتهم الاستهلاكية. **ثانياً** – الدفع الفعلي للتنمية الإقليمية المنسقة، وتعديل الهيكل الاقتصادي. ويتضمّن هذا تسريع التنمية الإقليمية المنسقة، وبذل أقصى الجهود في الإبداعات والابتكارات العلمية والتكنولوجية، ودفع توفير الطاقة، وخفض الانبعاثات، ودفع تنمية التكنولوجيا منخفضة الكربون. **ثالثاً** – تحسين سياسة تعزيز الزراعة وإكمالها، وإفادة الفلاحين، ودفع التنمية المنسقة الحضرية والريفية. **رابعاً** – تحسين هيكل الإنفاق المالي، وضمان معيشة الشعب وتحسينها. ويتضمّن هذا دفع التنمية الأولية للتعليم، وإكمال آلية التمويل، وتحسين ظروف إدارة المدارس، ودفع عدالة التعليم، وتحسين نظام الضمانات الاجتماعية وإكماله، والإتقان الحقيقي للأعمال التجريبية المتعلّقة بالتأمين على الشيخوخة في الأرياف، ودفع التوظيف وإعادة التوظيف، وتمديد سياسة دعم التوظيف لمدة سنة واحدة، وتعميق إصلاح نظام الطب والأدوية والرعاية الصحية وغيرها. **خامساً** – تحسين الآليتين المالية والضريبية الصالحتين للتنمية العلمية وإكمالهما، بما في ذلك تشكيل نظام الميزانية المالية الحكومية عضوية الارتباط، والوضع الشامل لميزانيات صندوق الحكومات المركزية والمحلية والوضع النشط والمستقر لميزانيات صندوق التأمين الاجتماعي، وتعميم إصلاح نظام إدارة الميزانيات المالية، والدفع الشامل لإصلاح الميزانيات في الهيئات على مستوى المحافظة، وتحسين النظام المتوافق مع القوى المالية المركزية والمحلية وإكماله، وتقوية قوة المدفوعات التحويلية العامة، وإصلاح نظام الدخل الضريبي وتحسينه.

ثلاثة سيناريوهات مستقبليّة لسياسة صرّف العملة الصينية

يمكن أن تتخذ سياسة سعر صرف العملة الصينية أحد ثلاثة سيناريوهات خلال الفترة المقبلة. ويمثل فكّ ارتباط اليوان بالدولار السيناريو الأكثر ترجيحاً كونه الأكثر تفضيلاً من وجهة النظر الصينية.

صرح **«مركز المعلومات الحكومي»** الصيني، مؤخراً، باحتمالات رفع الصين سعر الفائدة الأساسي خلال الشهر الجاري، واحتمالات تغييرها سياستها بشأن سعر صرف اليوان خلال الأشهر المقبلة. وتأتي هذه التصريحات على خلفية النزاع الصيني-الأمريكي بشأن سعر صرف اليوان، بهدف معالجة أزمة عجز الميزان التجاري الأمريكي لمصلحة الصين، وإضفاء حالة من التوازن على التجارة والنمو الاقتصادي العالميين.

وقد أدى الاهتمام العالمي المتصاعد بقضية سعر صرف اليوان الصيني إلى تعاظم تأثير التصريحات المذكورة في أسواق المال وأسواق النفط وأسواق الصرف العالمية، لكن في حقيقة الأمر يجب عدم التعامل مع تلك التصريحات على أنها تمثل تغيراً جوهرياً في الموقف الصيني. ويجب التعامل مع القضية بشكل أكثر شمولاً، ودراسة مختلف السيناريوهات المحتملة لها في المستقبل، التي يمكن تصورها على النحو التالي:

أولاً: سيناريو الرفع المفاجئ لقيمة اليوان

إن كانت الصين ترفض منذ البداية الخضوع للضغوط الأمريكية بشأن سياسة سعر الصرف، فإنه لا يمكن استبعاد احتمال خضوعها لتلك الضغوط، خاصة إذا نجحت الولايات المتحدة في إقامة تحالف دولي للضغط على الصين في هذا الاتجاه، وفي هذه الحالة سترفع الصين بشكل مفاجئ وغير معلن قيمة اليوان، الذي سيبقى مرتبطاً بالدولار، على أن يتم ذلك بشكل منفصل عن السياسات الاقتصادية الأخرى. ويؤدي هذا السيناريو إلى تراجع القدرات التنافسية للسلع الصينية في الأسواق العالمية، ويتسبب بدخول الأسواق الصينية مرحلة من عدم الاستقرار، وقد تتسع الآثار ليدخل الاقتصاد الصيني مرحلة من الانكماش كما حدث للاقتصاد الياباني في ثمانينيات القرن الماضي، وفي الأحوال كلّها لا يتوقع أن يؤتي هذا السيناريو ثماراً بشأن العجز التجاري الأمريكي تجاه الصين، في ظل عدم تغيّر خصائص كل من الأسواق الأمريكية والصينية.

ثانياً: سيناريو الرفع التدريجي لقيمة اليوان

يمكن أن تخضع الصين للضغوط الأمريكية التي بدأت تستقطب دولاً مثل الهند والبرازيل، وأن تقوم بشكل غير معلن برفع قيمة اليوان الذي سيبقى مرتبطاً بالدولار، على أن تفعل ذلك بشكل تدريجي رغبة منها في تجنب أضرار التغيير المفاجئ، وإن كانت ستقوم بهذا التغيير التدريجي بشكل منفصل عن باقي السياسات الاقتصادية. وإن كان هذا السيناريو سينجح بالفعل في تجنيب الأسواق الصينية، ومن بعدها الأسواق العالمية، موجات الاضطراب التي يمكن أن تتعرض لها في حالة السيناريو الأول، فإنه لن يكون ذا أثر كبير في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين، كما أنه لن يحمي الاقتصاد الصيني من الدخول في موجة من الانكماش.

ثالثاً: سيناريو فكّ ارتباط اليوان بالدولار

يبقى أمام الصين سيناريو ينطوي على تغيير جذري لسياسة صرف عملتها، يقضي بفكّ تدريجي وغير معلن لارتباط اليوان بالدولار، وربطه بسلة عملات، ويعطي اليوان حرية الحركة في نطاق سعري تحدّده السلطات النقدية الصينية، بالتنسيق مع باقي السياسات الاقتصادية لحماية اقتصادها من الأضرار المستقبلية. وهذا السيناريو هو الأقرب إلى وجهة النظر الصينية، والخيار الأمثل بالنسبة إليها، بل من المرجّح أن تكون قد بدأت بالفعل في تطبيقه، ويبدو ذلك من خلال حرصها الواضح على تنويع احتياطاتها بعيداً عن الدولار، وشرائها المزيد من الذهب، وتخفيض مشترياتها من السندات الحكومية الأمريكية، ما قد يمثّل بناءً لسلة العملات المزمع ربط اليوان بها مستقبلاً.

الصين تراهن على دبلوماسيّة القمم لتكريس مكانتها الدولية

صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، تشين قانج، بأن الرئيس الصيني، هو جينتاو، سيحضر «قمة الأمن النووي» التي ستعقد يومي ١٢ و١٣ إبريل الجاري في واشنطن، وكذا القمة الثانية لـ «دول البريك» (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين)، التي ستعقد في برازيليا خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ إبريل الجاري.

ينظر المراقبون إلى «قمة الأمن النووي» باعتبارها اجتماعاً مهماً متعدّد الأطراف ذا جدول أعمال يغطي قضايا نزع السلاح النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وحماية المواد النووية، ومحاربة تهريبها. وتشير حقيقة مشاركة زعماء أكثر من ٤٠ دولة وممثّليها في المؤتمر إلى دعم دولي قوي لحلّ متعدّد الأطراف. وقال فو منج تسي، الباحث في القضايا الأمريكية في «معهد العلاقات الدولية المعاصرة» في الصين: «إن الصين باعتبارها دولة كبرى سريعة النهوض، سيجذب صوتها من دون شك انتباه العالم». بينما أكد نيو شين تشون، وهو باحث آخر في المعهد نفسه، أهمية التعاون بين الصين والولايات المتحدة.

قال وانج هونج مياو، الباحث المساعد في «الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية»، إن القمة الثانية لـ «دول البريك» ستسهم في زيادة تكثيف التنسيق بين «دول البريك» في الشؤون الاقتصادية العالمية، وتوجيه العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تنمية أكثر معقولية، وأكثر توازناً.

وأضاف وانج: (ستنقل هذه القمة إلى العالم صوت الدول الصاعدة والنامية في ما يتعلّق بالمسائل الاقتصادية العالمية، ومن بينها إصلاح النظام المالي الدولي، وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية، ومنع تكرار «الأزمة المالية» الحالية، من أجل الدفع تدريجياً نحو تعديلات إيجابية في العلاقات الاقتصادية الدولية).

ويرى تقرير نشرته صحيفة **«الشعب»** الصينية أن السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين عقد للأزمة والتحول، وكذا للتعاون والتنمية. وأن إيجاد حلول للمشكلات العالمية الكبرى، مثل منع الانتشار النووي، والتغيرات المناخية، و«الأزمة المالية»، بأسبابها المعقدة، أمر ليس سهلاً، ويحتاج عادة إلى تخطيط شامل، وقرارات استراتيجية من زعماء الدول المختلفة.

وفي مثل هذه الظروف يبرز الدور المهمّ لدبلوماسية القمم متعدّدة الأطراف، حيث تصبح منبراً لا بديل له لمعالجة المشكلات العالمية. وقد أشادت صحيفة **«الجارديان»** البريطانية بالصين كرمز مهم في اجتماعات الموائد المستديرة رفيعة المستوى هذه.

والآن، يتوقّع المجتمع الدولي مرة أخرى أن يرى أداء زعماء الصين على الساحة متعدّدة الأطراف. وسوف يطلق حضور الرئيس «هو» الاجتماعين دبلوماسية القمم الصينية لعام ٢٠١٠. وستسهم دبلوماسية القمم الصينية هذه في رسم صورة لدولة كبيرة مسؤولة. ويظهر حضور الرئيس الصيني «قمّة الأمن النووي» الموقف الحازم لعضو مجلس الأمن الدائم إزاء القضايا المتعلقة بالأمن النووي، التي ترتبط بشكل وثيق بأمن العالم، ومصير البشرية. بمعنى أن الصين ستشارك في أيّ جهود تساعد على تحقيق السلام والاستقرار في العالم، ولن تتخلّى عن مسؤوليتها في هذه المساعي.

ومن جهة أخرى، تساعد دبلوماسية القمم الصينية على حماية المصالح الخاصة للبلاد. ومن الواضح تماماً أن وجود الصين في قمم الأمم المتحدة، وقمم «مجموعة العشرين»، و«قمة كوبنهاجن للتغيرات المناخية» عام ٢٠٠٩، ساعد العالم على الاستماع إلى صوتها، والدفاع عن مصالحها في الشؤون العالمية. كما ستساعد دبلوماسية القمم الصينية على الدفاع عن مصالح الدول النامية الأخرى، وتدعيم هذه المصالح.

وعلى الرّغم من أن النظام العالمي يمر حالياً بتغييرات هائلة، فإن الدول النامية ما زالت في مكانة منخفضة بوجه عام. ومن المؤكد أن «قمة دول البريك» ستكون من الأهمية بمكان في تنسيق مواقف الدول النامية الكبرى، وتعزيز حماية المصالح الشاملة للدول النامية في القمم العالمية بصورة واسعة النطاق.

هل التقارب الاقتصادي الأمريكي-الهندي بداية لتحالف للضغط على الصين؟

قد يكون التوتّر المتصاعد في العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة هو السبب الرئيسي للتقارب الاقتصادي الحالي بين هذه الأخيرة مع الهند. وقد يكون بادرة لبناء تحالف دولي يستغل علاقاتها التجارية مع الصين، لإجبارها على رفع قيمة عملتها.

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية حالياً تقارباً كبيراً في العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والهند، وقد افتتحت الدولتان، على هامش زيارة وزير الخزانة الأمريكي للهند مؤخراً، محادثات ثنائية حول الشراكة الاقتصادية في ما بينهما. في هذا السياق، فإن التقارب الاقتصادي الحالي بين الولايات المتحدة والهند، ينطلق من:

* ترغب الدولتان في زيادة حجم التبادل التجاري في ما بينهما، حيث لم تتعدَّ قيمته نحو ٣٦,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وهي قيمة متدنّية مقارنة بحجمي اقتصاديهما، كما لا تتعدّى قيمة هذا التبادل نحو ٨,٧٪ من التجارة الخارجية للهند، ونحو ١,٥٪ من التجارة الخارجية الأمريكية.
* يرتبط بهذا السبب كذلك رغبة الدولتين في تحقيق نوع من التوازن في هيكل التجارة العالمية، والنمو الاقتصادي العالمي الذي يميل إلى مصلحة عدد محدود من الدول، وعلى رأسها الصين، وقد كشفت «الأزمة المالية العالمية» سلبيات هذا التركّز الجغرافي لكل من التجارة والنمو الاقتصادي العالميين. ويمثل التقليل من حدّة هذا التركّز آلية فعّالة لاستكمال تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة.
* تستهدف الولايات المتحدة تنويع هيكل تجارتها الخارجية من خلال التوسع في الأسواق الصاعدة. وتمثل الهند أحد أهم هذه الأسواق. وشهد الطلب المحلي الهندي تصاعداً كبيراً خلال الفترة الماضية، في ظل تزايد القوة الشرائية للهنود، خاصة المصنّفين ضمن الطبقة المتوسطة منهم، ويمكن أن يصبح نمو الطلب المحلي الهندي أحد محركات نمو الاقتصاد الأمريكي، الذي لم يعد قادراً على الحركة معتمداً على الطلب المحلي الضعيف.
* يبدو أن الولايات المتحدة تسعى إلى استثمار علاقاتها التجارية بالهند، للضغط على الصين بشأن قضية «اليوان»، حيث ترتبط الهند بعلاقات تجارية قوية مع الصين، إذ تمثل الشريك التجاري الأول للهند على صعيد الواردات بنسبة ١٠,٨٪ من تلك الواردات، وثالث أهم شريك تجاري لها على صعيد الصادرات بنسبة ٥,٤٪ من الصادرات الهندية.
* رغبة الولايات المتحدة في تلافي الأضرار التي تلحق بتجارتها الخارجية نتيجة توتر علاقاتها الاقتصادية بالصين، على صعيد خلافاتهما بشأن قيمة سعر صرف «اليوان» الصيني، وتلويح الصين بفرض قيود تجارية على السلع الأمريكية إذا أقدمت الولايات المتحدة على أي إجراء ضدها للضغط عليها لرفع قيمة عملتها.

وبرغم تعدد الأسباب الكامنة وراء التقارب الاقتصادي الأمريكي-الهندي، فإن توقيت هذا التقارب يرجّح أسباباً على أخرى، حيث إنه يضع تصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة والصين بشأن قيمة «اليوان» على رأس هذه الأسباب. وفي مثل هذه الظروف تزداد أهمية رغبة الولايات المتحدة في استثمار علاقاتها الاقتصادية مع الهند للضغط على الصين في هذا الشأن، بجانب رغبتها في تجنّب الآثار السلبية للقيود التجارية الصينية في السلع الأمريكية، وهو ما يفتح المجال أيضاً للقول إن هذا التقارب قد يكون بداية لمساعٍ أمريكية إلى التحالف مع عدد أكبر من الدول، تمهيداً لاتخاذ إجراءات أحادية الجانب من الولايات المتحدة وحلفائها ضد الصين، من دون انتظار تعديل الصين قيمة «اليوان»، أو توليد المزيد من الضغوط عليها للإسراع في التعديل، ولدفعها إلى تبني المواقف الغربية في قضية البرنامج النووي الإيراني، بدلاً من الانتظار الذي قد يمتد إلى فترات طويلة، ما يسبّب المزيد من الخسائر، ويؤجل التوصل إلى حلول بشأن القضايا العالقة.

رئيس «صندوق النقد»: الاقتصاد العالمي "لم يخرج من الأزمة"

قال رئيس «صندوق النقد الدولي»، دومينيك ستراوس كان، أول من أمس، إن الاقتصاد العالمي «لم يخرج من الأزمة»، برغم تسارع التعافي في الدول النامية والصاعدة بدرجة أكبر مما كان متوقعاً. وأبلغ الصحفيين خلال زيارة للأردن، أنه على الرّغم من أن التعافي العالمي «يمضي بوتيرة أسرع من المتوقّع، فإن الطلب الخاص لا يزال أضعف من أن ينبئ بانتهاء الركود الطويل الذي تعرّض له الاقتصاد العالمي». وأضاف «تلحظ عودة النمو في كل مكان تقريباً، لكن أرقام هذا النمو تعود إلى الدعم الحكومي، في حين لا يزال الطلب الخاص ضعيفاً، وليس بالقوة الكافية. وإلى أن يستطيع الطلب الخاص دعم النمو على نحو قابل للاستمرار، سيكون من الصعب القول بانتهاء الأزمة». كان «صندوق النقد» أجرى رفعاً حاداً لتقديراته في يناير الماضي، ليتنبّأ بنمو الاقتصاد العالمي ٣,٩٪ في عام ٢٠١٠ بدلاً من ٣,١٪ في توقّعات أكتوبر الماضي، على أن يتحسن إيقاع النمو إلى ٤,٣٪ العام المقبل. وقال ستراوس كان «التعافي يأتي أسرع من المتوقع. لكننا لم نخرج من الأزمة وينبغي أن نتوخّى الحذر». وتتحسن توقعات التعافي باطّراد منذ العام الماضي، وذلك بالتزامن مع انتعاش قوي في أسواق الأسهم. لكن معظم تعافي الاقتصاد الأمريكي من أعنف تباطؤ له منذ الثلاثينيات إنما يعود إلى التحفيز الحكومي، وعزوف الشركات عن خفض المخزونات بقوة. ويثير هذا المخاوف من أن النمو قد يتعثر في وقت لاحق هذا العام عندما تتلاشى قوة الدفع من هذين المصدرين، ولا سيّما في ظل ضعف الإنفاق الاستهلاكي، وارتفاع البطالة.

رومر: ينبغي إخضاع "اليوان" لقوى السوق

قالت مستشارة للبيت الأبيض، أول من أمس، إن عملة الصين «ينبغي أن تكون أكثر تأثراً بقوى السوق»، لكنها لم تذكر إن كانت بكين تتلاعب بسعر اليوان. وقالت كريستينا رومر، المستشارة الاقتصادية للبيت الأبيض، في مقابلة مع برنامج «واجه الصحافة» على تلفزيون «إن بي سي»: «نعتقد أنه ينبغي أن تكون (العملة) أكثر تأثراً بقوى السوق. وأعتقد أنه ما من شكّ في ذلك». وأضافت «سنحاول التوصل إلى النتائج التي نريدها». وأجّلت إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، تقريراً بشأن إذا ما كانت الصين تتلاعب في عملتها، كان من المفترض صدوره في ١٥ إبريل الجاري، نظراً إلى زيارة الرئيس الصيني، هو جينتاو، لواشنطن للمشاركة في «قمّة الأمن النووي». وجمعت بكين احتياطات أجنبية ضخمة في إطار جهودها للحفاظ على قيمة عملتها (اليوان) مرتبطة بالدولار، ما يثير غضب المشرّعين الأمريكيين الذين يقولون إن هذه الممارسات تمنح الصادرات الصينية ميزة سعرية على حساب الوظائف في الولايات المتحدة. وقالت رومر إنه برغم إرجاء واشنطن تقريرها بشأن التلاعب في العملة، حتى لا تثير غضب الصين، فإن مسؤولين أمريكيين سيثيرون الموضوع في اجتماعات لاحقة.

سيناتور أمريكي يهاجم الصينيين الذين "يستولون على وظائف" الأمريكيين

شنّ السيناتور الديمقراطي الأمريكي، أرلن سبيكتر، أول من أمس، هجوماً حاداً على الصين وسياستها الاقتصادية، متهماً الصينيين بالاستيلاء على وظائف الأمريكيين، و«امتلاك جزء لا بأس به من أمريكا»، على ما نقل تلفزيون «فوكس». ويأتي كلام سبيكتر رداً على إعلان وزير الخزانة الأمريكي، تيموثي جيثنر، أول من أمس، إرجاء نشر تقرير حول أسعار صرف العملات الأجنبية. ويسمح الإرجاء لإدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، بألا تتخذ موقفاً حالياً من احتمال تلاعب الصين بقيمة عملتها (اليوان). وقال سبيكتر: «لست سعيداً جداً بهذا الإرجاء». وتابع: «لدينا مشكلة حقيقية مع الصينيين». موضحاً «أنهم ماهرون، وغالباً ما يتفوّقون علينا. إنهم يستولون على وظائفنا، وكذلك على مالنا ثم يقرضوننا إياه. وهم يملكون جزءاً لا بأس به من أمريكا». ودعا السيناتور، على غرار مسؤولين أمريكيين آخرين، الصين إلى إعادة تقويم اليوان.

احتمال خفض التصنيف الائتماني لبريطانيا

حذرت مؤسسة استثمارية كبرى من أن بريطانيا قد تفقد تصنيفها الائتماني الممتاز «٣ أيه» خلال عام واحد، ما قد يلحق آثاراً كارثية بماليتها العامة وباستقرار نظامها المالي. وقال سكوت ماتر، رئيس قسم إدارة المحافظ العالمية في أكبر مؤسسة استثمارية للسندات في العالم «باسيفيك إنفستمنت كو»، إن المؤسسة تقلل حالياً مستويات ديون بريطانيا والولايات المتحدة وأوروبا السيادية في محافظها، وهناك حاجة إلى حدوث معجزات في الستة أشهر المقبلة من أجل المحافظة على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة. وكانت «باسيفيك إنفستمنت كو» قالت الشهر الماضي أيضاً، إنها ستظل تحتفظ بتقديرات سلبية للسندات الحكومية البريطانية بسبب احتمالات ارتفاع معدل التضخم وانخفاض الجنيه الإسترليني.

لندن

تسعى إلى إقناع بكين بجدّيتها في ضرب المواقع النووية الإيرانية
إسرائيل تضغط على الصين لدعم عقوبات إيران

ذكرت صحيفة **«صنداي تايمز»** البريطانية أن إسرائيل سترسل واحداً من أبرز الاستراتيجيين العسكريين إلى الصين هذا الأسبوع، لإقناع بكين بجدّيتها في ضرب المواقع النووية الإيرانية إذا فشلت العقوبات الدولية في كبح سعي إيران إلى امتلاك الأسلحة النووية. وأضافت الصحيفة في تقرير لها من تل أبيب «تأتي هذه الزيارة التي تعدّ جزءاً من جولة دبلوماسية مكثّفة بين الصين وإسرائيل بعد فترة قصيرة من إشارات دعم الصين فرض عقوبات اقتصادية ضد إيران في مجلس الأمن». وقالت الصحيفة في تقريرها «السعودية أكبر مورّد للنفط الخام إلى الصين وعدت، مؤخراً، بمد الصين بكل ما تحتاج إليه من النفط بسعر أرخص من النفط الإيراني مقابل دعمها العقوبات على طهران». وكانت تقارير صحفية إسرائيلية قد ذكرت أن رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، زار الصين سراً قبل أيام من زيارة كبير المفاوضين الإيرانيين، سعيد جليلي، الذي وصل إلى بكين يوم الخميس الماضي، لإجراء مفاوضات مع المسؤولين الصينيين حول البرنامج النووي الإيراني. وذكرت مصادر إسرائيلية أن الجنرال عاموس يادلين، عرض على المسؤولين الصينيين معلومات استخباراتية حساسة، حول التقدّم الذي وصل إليه البرنامج النووي الإيراني، في إطار المساعي إلى إقناع الصين، التي تمتلك حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، بالعدول عن موقفها الرافض فرض مزيد من العقوبات الدولية على إيران. وأشارت المصادر إلى أن رئيس هيئة التخطيط العسكرية الإسرائيلية، سيزور الصين الأسبوع المقبل، للسبب نفسه، كما كشفت عن زيارة وفد «إسرائيلي» للصين منذ أشهر عدّة، برئاسة وزير الشؤون الاستراتيجية، وعضوية رئيس الأركان الأسبق، موشيه يعالون، ومحافظ بنك إسرائيل، البروفيسور ستينلي فيشر، للغرض نفسه.

دعوة الصين للانضمام إلى "الوكالة الدوليّة للطاقة"

كتبت كارولا هويوس من كانكون في المكسيك مقالاً نشرته صحيفة **«فايننشال تايمز»** ذكرت فيه أن «الوكالة الدولية للطاقة» وجّهت الدعوة إلى الصين للانضمام إلى الوكالة، وحذّرت من أن هذه المؤسسة قد تفقد أهميتها لدى تحوّل الطلب على الطاقة بعيداً عن أعضائها الحاليين. وقال نوبيو تاناكا، المدير التنفيذي لـ «الوكالة الدولية للطاقة»، لصحيفة «فايننشال تايمز»: (أهميتنا باتت محل شكّ، لأن نصف استهلاك الطاقة يجرى بالفعل خارج البلدان الأعضاء في «منظمة التعاون والتنمية» في الميدان الاقتصادي. وبالنسبة إلى النفط يجرى أغلب الاستهلاك في بلدان غير أعضاء). وأضاف: «بطرق كثيرة هم (الصينيون) يعملون معنا عن كثب بالفعل. لكن في نهاية المطاف نريد منهم الانضمام إلينا». وتقول الكاتبة إن الصين كانت على الدوام قلقة من الانضمام إلى منظمات متعدّدة الأطراف ترى أنها خاضعة لسيطرة بلدان متقدمة غنية، خاصة الولايات المتحدة. وعلى المسرح الدولي، يفضّل قادتها تصوير الصين باعتبارها نصيراً وزعيماً للبلدان الفقيرة، والإشارة إلى نفسها كبلد نامٍ، وليست قوة عظمى عالمية بعدُ، برغم النمو السريع في ثروتها ونفوذها. وكان تاناكا يتحدث في «المنتدى الدولي للطاقة» في كانكون في المكسيك، حيث اجتمع وزراء من أكبر البلدان المنتجة والمستهلكة للطاقة في العالم لمناقشة سبل تحسين أمن الطاقة. وترى «الوكالة الدولية للطاقة» أن أعضاءها هي البلدان الـ(٢٨) الأعضاء في «منظمة التعاون والتنمية» في الميدان الاقتصادي، وطوال وجود هذه المنظمة منذ ما يقارب ٤٠ عاماً كانت هذه البلدان هي أكبر المستهلكين في العالم أيضاً. لكن ذلك الوضع يتغيّر، إذ يتراجع طلب هذه الدول على المنتجات النفطية، مثل البنزين والديزل، لدى تأثره بسبب سياسات بيئية ومتاعب اقتصادية، بينما يزداد الاستهلاك في الصين وفي بقية آسيا.

بكين

خبراء: "البحرية" الصينيّة لا تمثل تهديداً إقليمياً

صرّح خبراء عسكريون صينيون لنظرائهم من أعضاء «رابطة دول جنوب شرق آسيا» (الآسيان)، أن سلاح البحرية الصيني لن يشكّل بالمطلق تهديداً للمنطقة. وقال العقيد تشن تشو، الباحث في «أكاديمية جيش التحرير الشعبي الصيني للعلوم العسكرية»، خلال (حوار الدفاع والأمن بين الصين و«الآسيان»)، الذي اختتم في بكين يوم الجمعة الماضي، إن الصين لن تبني بحرية تسعى جاهدة إلى الهيمنة على العالم. جاء ذلك رداً على ماريانو إس. سونتيلانوسا، الكومودور المتقاعد، نائب رئيس «كلية الدفاع الوطني» الفلبينية، الذي سأل الباحثين العسكريين الصينيين عن الضمانات الممكن أن تقدّمها الصين إلى أعضاء «الآسيان»، بأن قوتها البحرية المتنامية لن تستخدم بشكل عدواني ضد الجوار. وقال تشن: (يجب أن تتأكد دول «الآسيان» من أن تنمية الصين بحريتها، هي من أجل حماية المصالح البحرية الخاصة بها، والسلام والاستقرار في المنطقة فقط). واستشهد بتصريح الزعيم ماوتسي تونج الذي قال: «يجب علينا بناء بحرية قوية، حيث إن معظم الغزوات الخارجية التي عاناها الشعب الصيني جاءت عن طريق البحر». وقال تشن: «إن الصين هي العضو الوحيد في مجلس الأمن الدولي، الذي لم يحقق بعد إعادة التوحيد الكامل، وما زلنا نواجه العديد من التحديات، مثل النزاعات البحرية مع الدول الأخرى، التي لا يستطيع الجيش التعامل معها بمفرده». معروف أن الصين تسرع في بناء أسلحة بحرية حديثة جديدة وشرائها، ما أثار مخاوف إزاء نيّاتها العسكرية والسياسية. يذكر أنه لحماية السفن التجارية التي تمر عبر «خليج عدن» والمياه قبالة الساحل الصومالي، حيث تتفشّى أعمال القرصنة، نشرت الصين مدمرات وفرقاطات جديدة في المنطقة منذ نهاية عام ٢٠٠٨. وفي العام الماضي كشفت البحرية الصينية عن غواصة نووية من صناعة محلية، وسفينة هجوم برمائية جديدة كانت سرية من قبل، خلال استعراض دولي للأسطول أقيم في ٢٣ إبريل الماضي، بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس البحرية الصينية.

برلين

«الإنترنت» ساعدت النظام في الوصول إلى معارضيه
محللون: ثورة "الفيس بوك" الإيرانيّة مجرد أحلام

قالت صحيفة **«العالم»** (die welt) إن المعارضة الإيرانية ضعفت كثيراً تحت ضغط الحكم بالإعدام والاعتقالات والتعذيب. واتضح الآن أن ما سماها الغرب ثورة «التويتر» و«الفيس بوك» كانت مجرد أماني الغرب وأحلامه، لأن هذا الاتصال عبر الشبكة أضر بالثورة، لأن النظام يستمد معلوماته عن الثورة وأماكن تنظيم الاحتجاجات من شبكة «الإنترنت»، ويحضر لفضّ الاجتماعات وتفريقها قبل حدوثها. وبرغم أن المعارضة تحظى بدعم الكثير من شرائح المجتمع، فإن قسوة السلطة في قمع التظاهرات أدت إلى عدم إمكانية حدوثها. وكذلك باءت بالفشل محاولة شقّ النظام إلى قسم «محافظ» حاكم، وقسم «إصلاحي» ينضم إلى المعارضة. إضافة إلى ذلك، فإن النظام الحالي على عكس نظام الشاه السابق لا يزال يتمتع بشعبية بين أفراد الشعب. ولاحظ المقال أن الغرب ركّز انتباهه على النزاع النووي، وتجاهل الشعب الإيراني لأن الغرب يهتم بمصالحه الاقتصادية والجيوسياسية. يجب أن يتم تشديد العقوبات على طهران لا من أجل برنامجها النووي، إنّما بسبب «خرقها حقوق الإنسان»، حسبما ترى الصحيفة. وتابع المقال أن المعارضة الإيرانية في الخارج تثير البلبلة، لأنها تقول إن تشديد العقوبات على إيران يضر المعارضة أكثر مما يضرّ النظام، ولذلك يجب تشديد العقوبات في القطاعات التي تؤثر بشكل مباشر في مراكز السلطة في إيران، أي أملاك «الحرس الثوري» في القطاعات الصناعية والعسكرية. وخلصت الصحيفة إلى القول إنه يجب أن يشدّد الغرب العقوبات على إيران حتى في ظل معارضة الصين، لأنه سيكون من الخطأ تمييع العقوبات وتخفيفها من أجل الحصول على موافقة الصين. يجب على الغرب أن يوضّح للنظام الإيراني تصميمه على المصادمة، وأن الأمر لا يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، إنما بالدفاع عن حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية الغربية. وقد أثار المقال الكثير من تعليقات القراء المناهضة لمضمونه.

بكين

قضيتا "جوجل" و"ريو تينتو" لن تدمّرا بيئة الاستثمار في الصين

قال مسؤول صيني رفيع المستوى، يوم الجمعة الماضي، إن الصين ستلتزم سياستها المتعلقة بجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ولن تدمر قضيتا شركتي «جوجل» و«ريو تينتو» بيئة الاستثمار في البلاد. أدلى تشن جيان، نائب وزير التجارة، بهذا التصريح في مؤتمر صحفي حول الاستثمار في منطقة شمال شرق آسيا ومعرض (إكسبو ترايد) الذي سيعقد في مقاطعة جيلين، رداً على سؤال حول بيئة الاستثمار في الصين. وذكر تشن: أن «الصين لن تغيّر سياستها الخاصة بالانفتاح وجذب رؤوس الأموال الأجنبية». وأضاف أن أنشطة الأعمال في الصين لا بدّ من أن تتفق مع القوانين الصينية. وأضاف أن اختيار «جوجل» الانسحاب من البلاد ليست فيه إشارة إلى تدهور بيئة الاستثمار الصينية. ولكن ما حدث أن «جوجل» قد وعدت بالتزام القوانين الصينية وقت دخولها ثم تراجعت عن وعدها. وأفاد دون إسهاب، بأن الصين تبقى واحدة من أفضل مقاصد الاستثمار، وفقاً لأحدث استطلاع قام به «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية». وقال إنه برغم تراجع التجارة الخارجية في البلاد، فلن تغيّر الصين من سياستها التي تشجع التصدير وستزيد من استيراد التكنولوجيات المتطورة وأجهزتها ومكوناتها الرئيسية، وكذا المواد التي لا تعرض كثيراً في البلاد، خاصة الموارد الاستراتيجية. يذكر أن «جوجل» نقلت خدمة البحث على «الإنترنت» في الصين إلى هونج كونج يوم ٢٣ مارس الماضي، بعد أكثر من شهرين من إعرابها عن استيائها من مراقبة نتائج البحث في الصين، وإعلان نيتها الانسحاب من السوق. من جهة أخرى، اتهم أربعة عاملين في شركة (ريو تينتو) الأنجلو أسترالية العملاقة في مجال التعدين، ومن بينهم أسترالي يدعى ستيرن هو، في قضايا تقاضي رشاً وتجسس تجاري.

بيونج يانج

صمت كوري شمالي إزاء غرق السفينة الحربية الكورية الجنوبية

التزمت صحافة كوريا الشمالية الصمت بشأن غرق السفينة «تشون آن» الكورية الجنوبية، واستمرت في انتقاد المناورات البحرية العسكرية الكورية-الأمريكية في غضون الأيام القليلة الماضية. وانتقدت وسائل الإعلام الحكومية الكورية الشمالية المناورات العسكرية المشتركة بين كوريا والولايات المتحدة قائلة إنها عبارة عن تدريبات للهجوم على كوريا الشمالية. وهدّدت صحيفة «رودونج» الكورية الشمالية بإغراق مجموعة من الغزاة في البحار إذا أشعلت القوات البحرية الكورية الجنوبية والأمريكية حرباً ضدها. في الجانب الكوري الجنوبي قالت كوريا الجنوبية إنها لم ترصد أي غواصة كورية شمالية بالقرب من الحدود المائية في البحر الغربي في الليلة التي غرقت فيها سفينة حربية كورية جنوبية بسبب انفجار لم يعرف سببه بعد. وقالت وزارة الدفاع في بيان مطوّل غير معهود يبدو أنه يريد أن يعالج الشكوك المتزايدة حول سبب الحادثة «هناك إمكانية ضئيلة لنشر بيونج يانج غواصات كوسيلة للغزو». وأضافت: «على كلٍّ، نواصل مراقبتنا عن كثب لكوريا الشمالية ونخطط لكشف النقاب عن نتائج التحقيقات للشعب بالتفاصيل حول السبب في الانفجار». وكانت سفينة «تشون آن» الحربية تزن ١٢٠٠ طن قد غرقت بعد انفجار أدّى إلى انشطارها إلى نصفين بالقرب من الحدود المائية المشتركة مع كوريا الشمالية، وأشارت التكهنات الأولية إلى إمكانية تعرضها لهجوم بألغام بحرية من كوريا الشمالية. وتم إنقاذ ٥٨ جندياً بحاراً من أصل ١٠٥ جنود من طاقم السفينة، حيث ظل ٤٦ بحاراً مفقودين في الوقت الذي أصبحت فيه احتمالات بقائهم على قيد الحياة ضئيلة. في جانب آخر، اعترفت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، بأن كوريا الشمالية تمتلك أسلحة نووية.

التحسّن في العلاقات الأمريكية-الصينية.. هل يؤدي إلى تراجع دعم بكين لإيران؟

برغم التحسن الذي شهدته العلاقات الأمريكية-الصينية خلال الأيام القليلة الماضية، فإن تأثير ذلك في موقف بكين من «البرنامج النووي الإيراني» والعقوبات المحتملة لن يكون كبيراً.

في مؤشر إلى تحسّن العلاقات الأمريكية-الصينية، وافقت بكين على المشاركة في قمة الأمن النووي في واشنطن الشهر الحالي، وذلك بعد مكالمة هاتفية بين الرئيسين الأمريكي، باراك أوباما، والصيني هو جين تاو. تطرقت هذه المكالمة إلى الملف الإيراني والعقوبات المحتملة ضد إيران، حيث حاول الرئيس أوباما إقناع تاو بالانضمام إلى المساعي الدولية المتنامية إلى كبح طموحات إيران النووية. ومن المتوقع أن تجتمع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا مع روسيا والصين هذا الأسبوع للبدء في وضع مسودةٍ لعقوبات مقترحة يأمل الرئيس أوباما أن يجرى التصويت عليها خلال أسابيع. وبرغم أن الصين وافقت على الانضمام إلى مفاوضات جادة بشأن إمكانية فرض عقوبات تدعمها الأمم المتحدة ضد طهران، فإنها لم تحدد موقفاً واضحاً من هذه العقوبات، سواء بالموافقة أو بالرفض، والاحتمال الأرجح هو أن تستمر في موقفها المتردد والمساوم، وذلك بالنظر إلى المعطيات والاعتبارات التالية:

* إن الرئيس الصيني برغم موافقته على حضور قمة الأمن النووي في واشنطن فإنه لم يلزم نفسه صراحة فرض عقوبات جديدة على طهران، وتحدث بصفة عامة عن موقف بلاده من قضية منع الانتشار النووي، دون أن يتطرق إلى «البرنامج النووي الإيراني».
* إن الصين حرصت خلال زيارة كبير المفاوضين الإيرانيين لها يوم الخميس الماضي على تأكيد موقفها الراهن في ما يتعلق بأزمة «البرنامج النووي الإيراني»، الذي يقوم على إتاحة الفرصة للجهود الدبلوماسية والحوار بين مختلف أطراف الأزمة، حيث دعا وزير الخارجية الصيني بعد مباحثاته مع جليلي إلى «تعزيز الجهود الدبلوماسية وإبداء مرونة وتهيئة الأوضاع المناسبة لحل القضية النووية الإيرانية عن طريق الحوار والمفاوضات». من جانبه، أكد جليلي دعم الصين بلاده في مواجهة فرض عقوبات عليها، مشيراً كذلك إلى أن الجانبين اتفقا على أن العقوبات «فقدت فاعليتها».
* برغم ما يقال عن تحسّن نسبي في العلاقات بين بكين وواشنطن، فإن قائمة الخلافات بينهما ما زالت كبيرة، بسبب الرقابة على «الإنترنت» والتبت ومبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان والمزاعم الأمريكية أن الصين تقدر عملتها بسعر أقل من القيمة الحقيقية، ما يعني -بحسب العديد من المراقبين- إمكانية أن تلقي هذه التوترات بظلالها على المناقشات المتعلقة بإيران. في مقابل ذلك، فإن هناك روابط مصلحية كبيرة تربط طهران ببكين، ستجعل الأخيرة تفكر كثيراً قبل الموافقة على أي عقوبات محتملة، خاصة أن إيران تعتبر ثاني أكبر مصدّر للنفط للصين، بل إن وارداتها منه في ازدياد مطرد، ومن الصعب أن تتخلى عن هذا بسهولة، خاصة في ظل خططها الاقتصادية التي تعتمد بصورة كبيرة على تأمين واردات النفط من إيران، وتدرك الصين أن تشديد العقوبات على إيران قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط ومن ثم التأثير سلباً في مشروعاتها الاقتصادية، والمس ربما باستقرارها السياسي. ناهيك عن الاستثمارات الضخمة للصين في طهران، التي تقدر بنحو ١٢٠ مليار دولار على مدى السنوات الخمس الماضية، والتي تقلل من احتمال انخراطها في عقوبات مشددة على طهران.

في ضوء ما سبق، فإن الاحتمال الأقرب هو ألا تغيّر الصين من موقفها الكلي بشأن العقوبات المحتملة ضد إيران، ولكنها قد توافق على الانخراط في مناقشة طبيعة هذه العقوبات، وآلياتها الممكنة، بحيث توافق على بعضها، وترفض بعضها الآخر الذي قد يتعارض مع مصالحها الاقتصادية والتجارية، فهي قد توافق على المقترحات الأمريكية بإدراج بنوك إيرانية في قائمة سوداء.